النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉ

• العدد: 491

من 12 إل 18 يناير 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

الشغيلة التعليمية بين تدهور شروط المهنة ولامبالاة الحكومة

ضيف العدد: عبد السلام العسال

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي :

تقوية الحزب والنضال الوحدوي، سبيلنا للتصدي للهجوم المخزني والرأسمالية المتوحشة 2

صندوق النقد الدولي كابوس يجثم على شعوب العالم 12

الشباب والعمل النقابي 13

فيلم "فرحة" : صورة الإجرام المتأصل في الصهيونية 14

كلمة العدد

دستور 2011 يشرعن للاستبداد في المعنى والمبنى

أصدر النظام القائم تعليماته لتعديل الدستور لما أحس أن الأرض تميد من تحته، فاجتمعت لجنة المنوني لتفصل دستورا حسب المقاص. هكذا جاء دستور 2011 للجواب على حركة 20 فبراير المجيدة والتي طرحت بكل الجرأة موضوع السلطة التشريعية وقضية الدستور المعمول به منذ 1996. انقسم الرأي العام إلى قسمين في التعامل مع الدستور ابتداء من موقف التصويت عليه. فكانت الأغلبية الساحقة من المواطنات والمواطنين التي يحق لها التصويت في صف المقاطعة لصناديق الاقتراع وتمكنت قوى سياسية من الإعلان عن موقف المقاطعة وعبرت عنه سياسيا ووسط الجماهير الشعبية ،بينما دعت الأحزاب المخزنية والممخزنة الى المشاركة بالتصويت بقبول الدستور الجديد والممنوح.

كانت الاحزاب المخزنية والممخزنة تروج لخطاب التمجيد والتهليل لهذا الدستور، معتبرة انه يختلف نوعيا عن سابقيه وهو متقدم من حيث التنصيص على الحقوق والحريات وعلى فصل السلط وهو ضامن دولة الحق والقانون. واعتبرت أن جوهره المتقدم سيتكشف بعد صدور القوانين التطبيقية والمساطر القانونية ذات الصلة.

كان أول سقوط لأقنعة الديمقراطية المزيفة لهذا الدستور، لما تعلق الأمر بمتابعة ما يتعلق باستقلال السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. لقد اتضح بأن الكلام عن استقلالية هذه السلطات ليس إلا خطابا مخادعا، وأن كل السلطات الثلاثة تخضع لمركز وحيد وهو الحكم الفردي المطلق؛ وبذلك تكشف بأن دار لقمان لا زالت على حالها. وللدفاع على ديمقراطية الدستور سوقت الأبواق الإعلامية الرسمية وغير الرسمية لفكرة وجوب انتظار تنزيل الدستور عبر القوانين التنظيمية وتأسيس المجالس الاجتماعية ومؤسسات الحكامة، وتطبيق مقتضيات الدستور في مختلف القطاعات.

فبدأت تتساقط حبات السبحة وصدرت القوانين التنظيمية وتأسست المجالس الواحد يتبع الآخر. كانت مناسبة تأسيس هذه المجالس بمثابة خلق فرص توزيع الريع على اطر الأحزاب المخزنية والممخزنة وعلى أبناء الأعيان وبعض الملتحقين الجدد بدواليب الدولة المخزنية. ولان هذه المجالس تتأسس تحت إشراف المؤسسة الملكية وبتوجيه منها، فإن الأغلبية الساحقة من الأطر العاملة بها مدينة لمالك نعمتها وهي في خدمته تنتظر توجيهاته السامية.

وكما يقال فان العبرة بالنتائج. ذلك ما توضح بعد أن بدأت تشتغل هذه المجالس. لقد تحول المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى بوق يمدح سياسة الدولة في مجال حقوق الإنسان ويتهم الضحايا أو المدافعين عنهم بالمس بسمعة البلاد وباستهداف المنجزات المحققة في الميدان، متناسيا كل الكلام الفضفاض المتضمن في ديباجة الدستور وفصوله بما يشمل تجريم التعذيب. أما مجلس المنافسة فسرعان ما تمت الإطاحة برئيسه واستبداله، عقابا على ما أصدره من رأي في حق الشركات الاحتكارية في قطاع المحروقات والتي جرمها بالاحتكار وبالربح الغير مشروع. جاء التنزيل للدستور مدعما للاستبداد والحكم الفردي المطلق، وضاربا بعرض الحائط كل الدعاية عن الديمقراطية والتجربة المغربية الاستثنائية بالمنطقة. كان الالتفاف على حركة 20 فبراير ونجح النظام في اختراق صفها، بزراعة الوعود التي اتضح أنها كاذبة وأنها ليست إلا أوهام في إمكانية استخدام المؤسسات للإصلاح وبعث حياة سياسية تقطع مع الحكم الفردي المطلق الذي ميز نظام الحكم ببلاد قبل وبعد الاستعمار المباشر. تأكد بالملموس للجميع أن الدستور يدخل ضمن معركة سياسية بين الشعب وأعداء الشعب، ولن يتمتع بلدنا بالحرية والكرامة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتحرر من التبعية للدوائر الامبريالية والصهيونية، إلا بفضل نضال مرير ينتزع فيه الشعب حق تقرير مصيره وان يصبح هو مصدر كل الشرعيات يمنح السلطة لمن يمثله ويدافع عن مصالحه وينزعها منه متى تأكد من عدم الأهلية وتحمل المسؤولية.

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

في بيان اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي:

تقوية الحزب والنضال الوحدوي، سبيلنا للتصدي للهجوم المخزني والرأسمالية المتوحشة

اجتمعت اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي في دورتها الثالثة يوم الأحد 08 يناير 2023 بالمقر المركزي بالرباط تحت شعار:

"تقوية الحزب والنضال الوحدوي، سبيلنا للتصدي للهجومالمخزني والرأسماليةالمتوحشة "

وتناول التقرير السياسي مستجدات الأوضاع الدولية والقارية والجهوية والمحلية والأداء الحزبي خلال الفترة الفاصلة بين اجتماعي اللجنة المركزية.

وبعد التداول في التقرير السياسي والتقرير المالي تعلن اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي للرأي العام ما يلي:

- تثمن مضامين التقرير السياسي والتقرير المالي المقدمين باسم المكتب السياسي؛

- تعبر عن اعتزازها ودعمها لمختلف النضالات والاحتجاجات الشعبية والعمالية والنقابية، والتي تؤكد تعمق أزمة النظام المخزني وفشل "النموذج التنموي الجديد" وعجزه عن الاستجابة للمطالب الشعبية، كما تجدد رفضها لاستغلال تبعات كوفيد19-، أو الحرب في أوكرانيا، أو الجفاف، لتبرير الهجوم المخزني على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي؛ كما تندد باستمرار فرض النظام المخزني لحالة الطوارئ الصحية وتطالب برفعها؛

- تحيي نضالات الحركة الطلابية في مختلف المواقع الجامعية وتدين القمع الذي يطال احتجاجات الطلبة وتدعو إلى المزيد من العمل الوحدوي دفاعا عن التعليم العمومي وعن الحقوق الطلابية؛

- تشيد بحملة القطاع الشبيبي لمناهضة البطالة، وتجدد دعمها لنضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين وتندد بالقمع الذي تتعرض له أنشطتها؛

- تتقدم بأحر التهاني للرفيق سعيد اغريدة على انتزاعه البراءة في الدعوى التي أقامتها ضده إحدى الشركات التي عملت ما في وسعها للزج به في السجن ظلما وعدوانا، وتتوجه بالتحية لهيئة دفاعه؛

- تتقدم بتعازيها لأسر العاملات والعمال ضحايا حادثة الشغل أثناء تنقلهم/هن إلى مقر عملهم/هن بأيت عميرة، وتطالب بضمان شروط الصحة والسلامة عند تنقل العاملات والعمال، ومحاسبة كل يتعامل باستخفاف مع أرواحهم/هن؛

- تهنئ فدرالية اليسار الديمقراطي بنجاح مؤتمرها التأسيسي وتتمنى أن يساهم الحزب الجديد في تقوية العمل الوحدوي من أجل الديمقراطية ودفاعا عن المطالب الشعبية؛

- تحيي نضالات النقابات التعليمية ومختلف فئات الشغيلة التعليمية، وتعبر عن دعمها لنضالات الأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد، وتدين القمع الذي يواجهون به، وتندد بتأكيد محكمة الاستئناف بالرباط الأحكام الابتدائية الصادرة في حق الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؛

- تعبر عن اعتزازها بنجاح مسيرة الأحد 04 دجنبر 2022 بالرباط، التي نظمتها الجبهة الاجتماعية المغربية،واليوم التضامني الذي نظمته الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، وذلك يوم السبت 24 دجنبر 2022؛ وتؤكد على انخراط النهج الديمقراطي العمالي الفعال في تقوية وتوسيع الجبهة الاجتماعية المغربية والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع؛ كما تجدد التعبير عن استعدادها للمشاركة في كل النضالات التي يتطلبها الدفاع عن المطالب الشعبية المشروعة.

- تشجب الحصار المضروب على أنشطة الجمعية المغربية لحقوق الانسان والحملات الدعائية التي تهدف إلى التشكيكفي مصداقية الجمعية وإبعاد الرأي العام عن ملفات فساد الدولة المخزنية؛

- تدين تعنت الباطرونا واصرارها على المضي في سياسة إغلاق مؤسسات إنتاجية رغم ما يخلفه ذلك من نتائج اقتصادية كارثية ومآسي اجتماعية، وتشريد العاملات والعمال (سيكوميك ولوسيان بمكناس، تعاونية " كوباك جودة"،لاساميـر....) بسبب جشع الرأسماليين ومباركة الدولة المخزنية، وتطالب بالاستجابة الفورية للمطالب العمالية المشروعة؛

- تعبر عن دعمها لجبهة إنقاذ لاساميـر، وتطالب بتأميم هذه المصفاة والاستجابة للمطالب العمالية؛

- تستنكر عدم استجابة الدولة المخزنية للملفات المطلبية النقابية وترفض طريقة تدبيرها للحوار الاجتماعي وتجدد رفضها لمشاريع القوانين الرجعية

والتراجعية (مشروع قانون الإضراب وقانون النقابات) وتدعو إلى إسقاط القانون-إطار بمثابة ميثاق الاستثمار والموضوع لخدمة الرأسمال الاحتكاري والشركات المتعددة الاستيطان.

- تدعو إلى نضال نقابي وحدوي مركزيا وقطاعيا لمواجهة هجوم الكتلة الطبقية السائدة على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وللدفاع عن الملفات المطلبية العمالية المشروعة؛

- تستنكر الزيادات المتوالية في أسعار المواد الاستهلاكية والطاقة والنقل وتطالب بالتراجع عنها، وبالزيادة في الأجور وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار، والرفع من القدرة الشرائية لعموم المواطنات والمواطنين، وتوفير الخدمات الاجتماعية العمومية،وإيقاف مسلسل تفكيك التعليم العمومي والصحة العمومية؛

- تطالب ببرامج آنية للنهوض بالعالم القروي وتوفير الخدمات العمومية به وإيجاد حلول لتبعات الجفاف وندرة المياه وغياب البنيات التحتية وفرص لتشغيل الشباب؛

- تتضامن مع الفلاحين الصغار بإقليمي خنيفرة وميدلت ضحايا السرقات المتواترة لمورد رزقهم من الماشية أمام تماطل وتأخر مريب لأجهزة الدرك في التدخل، وتحمل الدولة المخزنية المسؤولية في هذه السرقات؛

- تدين تواطؤ الدولة المخزنية مع لوبي العقار والملاكين الكبار في سن تشريعات وقوانين طبقية لنهب أراضي الجموع والاستيلاء على أراضي إعادة هيكلة أحياء الصفيح بالمدن وتشريد ساكنتها؛

- تدعو إلى تكثيف التحركات للمطالبة بتنزيل حقيقي لترسيم اللغة الأمازيغيةوالنهوض بالثقافة الأمازيغية،والمساهمة الفعالة في النضال من أجل اقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية الفيدرالية؛

- تطالب بترسيم رأس السنة الأمازيغية كيوم عطلة مدفوعة الأجر على غرار رأس السنة الميلادية والهجرية؛

- تنددبالخروقات والشبهات التي طالتامتحان الأهلية المهنية لمزاولة المحاماة وتطالب بالتحقيق في شبهة تسريب الامتحانات وباقي شروط إجراء الامتحان، ومحاسبة المسؤولين عن الخروقات؛

- تدين تغول الأجهزة الأمنية المخزنية وما تمارسه في حق أبناء الشعب المغربي من عنف وتنكيل وتعذيب وصل إلى حد القتل في مخافر الشرطة (ياسين الشبلي)، وتستنكر استمرار سياسة القمع والمحاكمات في حق مناضلات ومناضلي النضالات والاحتجاجات الشعبية والعمالية والصحافيين والمدونين وتطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وإيقاف المتابعات الجارية في حق البعض منهم؛

- تطالب بسياسة للهجرة، يشترك في وضعها مغاربة المهجر، وتخدم مصالحهم،بدل السياسة الحالية التي لا تهتم إلا باعتبارهم مصدرا للعملة الصعبة؛

- تحيي مقاومة الشعب الفلسطيني البطولية للكيان الصهيوني الغاصب وتعبر عن مساندتها لحقه في بناء الدولة الفلسطينية الوطنية الديمقراطية العلمانية على كامل تراب فلسطين، وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة، وإطلاق سراح الأسرى؛ وتدعو إلى تقوية الأشكال النضالية لمواجهة التطبيع الخياني للأنظمة الرجعية العربية مع العدو الصهيوني؛

- تحيي السيرورة الثورية في السودانوتدعم نضالات الشعوب فيالمنطقة العربية والمغاربية ضد فلول الأنظمة الرجعية السابقة والعسكر وضد الدول الامبريالية؛

- تجدد التأكيد على موقفها الرافض للحروب الرأسمالية، وتطالب بوقف الحرب في أوكرانيا وحل ما يسمى بحلف الشمال الأطلسي وتدعو إلى تشكيل أممية ماركسية وجبهة عالمية لمواجهة الرأسمالية لما تشكله من خطر على حقوق الطبقة العاملة وسيادة الشعوب والسلم العالمي والبيئة.

إن غطرسة الكتلة الطبقية السائدة وتماديها في استغلال وتفقير الشعب وتعميم الفساد وسياسة الريع والإجهاز على حقوق الانسان والحريات العامة تفرض على طلائع الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين الانخراط المكثف في عملية بلترة وتقوية وتصليب النهج الديمقراطي العمالي؛ كما تفرض على كل الطبقات والفئات الشعبية توحيد جهودها وتقوية نضالاتها لتغيير موازين القوى وإيقاف الهجوم على الحقوق والمكتسبات الشعبية ولمواجهة الرأسمالية المتوحشة ولتوفير شروط االتغيير من أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق المجتمع الاشتراكي.

الرباط: الأحد 08 يناير 2023

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تدعو إلى الاحتجاج وطنيا وجهويا ومحليا

انعقد عن بعد، يومه الأربعاء 4 يناير 2023، اجتماع المكتب الجامعي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ.م.ش) في دورته الثانية عشرة، وقد صادف هذا الاجتماع عشية استئناف المفاوضات بين الحكومة والمركزيات النقابية والباطرونا في إطار الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي، كما شكل مناسبة للوقوف على النجاح الكبير الذي حققته معركة 8 دجنبر الماضي، وعلى سبل استمرارها وتصعيدها في مواجهة الإصرار الشاد للوزارة على تمرير مشروع إعادة هيكلة القطاع الفلاحي دون إشراك جامعتنا، النقابة الأكثر تمثيلا داخل القطاع، والمعنية الأولى بهذا المخطط وبانعكاساته المحتملة مهنيا واجتماعيا.وبعد استنفاذ النقاش حول مختلف النقاط المعروضة على أنظار المكتب الجامعي، تقرر إبلاغ الرأي العام الوطني والقطاعي المواقف التالية:

1 - اعتزازه بالنجاح الكبير الذي حققته المعركة الوطنية ليوم الخميس 8 دجنبر والمشاركة الواسعة لشغيلة القطاع الفلاحي في الإضراب الوطني والوقفة الاحتجاجية أمام البرلمان، بعدما تم منعها بشكل جبان أمام مقر الوزارة، في سابقة خطيرة تجسد طبيعة تعاطي الوزارة والسلطات العمومية مع الاحتجاجات والمطالب المشروعة لشغيلة القطاع.

2 - إشادته بالمبادرات النضالية لعدد من النقابات الوطنية التابعة للجامعة، واعتزازه بالنجاح الكبير للوقفات الجهوية والإضراب الوطني الذين دعت لهما النقابة الوطنية للمحافظة العقارية يومي الثلاثاء والأربعاء 3 و4 يناير، وباستمرار التنسيق النقابي الخماسي في المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وبرنامجه النضالي لشهر يناير الجاري، رغم المحاولات البئيسة لتفكيكه والنيل منه باعتباره نموذجا للوحدة النضالية التي ما فتئت تدعو لها جامعتنا داخل القطاع الفلاحي.

3 - تثمينه لدعوة النقابة الوطنية للمياه والغابات إلى إضراب وطني في الوكالة الوطنية للمياه والغابات أواخر شهر يناير الجاري، وللإضراب الجهوي بالقطاع الفلاحي والوقفة الاحتجاجية أمام المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالقنيطرة يوم الخميس 19 يناير، المقررين من طرف المكتب الجهوي، وللوقفة الاحتجاجية التي قررها فرع الرباط أمام مديرية الموارد البشرية بمركب دار الدباغ بالرباط والتي سيعلن عن تاريخها لاحقا.

4 - استنكاره لاستمرار وزير الفلاحة في تجاهل مطالب شغيلة القطاع، ورفض تفعيل التزاماته السابقة، مؤكدا أن لا مصداقية للحوار إلا بتنفيذ نتائجه، ومشددا على ضرورة إشراك نقابتنا في ورش إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وعلى الإسراع بإخراج القانون الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في صيغته المتفق عليها بين الوزارة والتنسيق الخماسي، وعلى ضرورة مراجعة القوانين الأساسية لباقي المؤسسات العمومية (أونصا، أونكا، البحث الزراعي، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، الغرف الفلاحية، مخازن الحبوب المينائية،...)، والنهوض بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة وتحسين خدماتها.

5 - دعمه لمطالب جميع الفئات العاملة بالقطاع من مهندسين ومتصرفين ومحررين وتقنيين ومساعدين، وتأكيد انخراط الجامعة في جميع نضالاتهم بدءا بالبرنامج النضالي الذي دعت إليه الهيئة الوطنية للتقنيين خلال شهر يناير الجاري.

6 -دعمه لنضالات العمال الزراعيين المتواصلة بجل

المناطق خاصة بسوس ماسة وبركان والغرب، من أجل احترام قوانين الشغل وكرامة العمال والعاملات وضد تهديد سلامتهم بسبب وسائل النقل الغير آمنة وغير الآدمية؛ ومطالبته بحل المشاكل المرتبطة بالضيعات التي تشرف عليها وكالة التنمية الفلاحية في إطار مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.

7 - مساندته ودعمه لعمال تعاونية كوباك في معركتهم ضد تعنت إدارة التعاونية واستهدافها للمسؤولين النقابيين، مطالبا الجهات المسؤولة بتحمل مسؤوليتها في تطبيق القانون وحماية ممثلي الأجراء، وبوضع حد للخرق المتكرر للقانون من طرف الإدارة المذكورة.

8 - دعمه لمطالب الفلاحين في توفير دعم مادي حقيقي، أمام الارتفاع غير المسبوق لأسعار البذور والأسمدة والمحروقات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها، وبتكثيف دور مصالح وزارة الفلاحة المكلفة بمواكبة وبتقديم الاستشارة للفلاحين، كما يطالب بمراجعة الاختلالات الخطيرة التي تعرفها عملية تسجيل الفلاحين في نظام التغطية الصحية الإجبارية.

9 - تأكيد رفض الجامعة لمحاولة الحكومة استعمال الحوار الاجتماعي لتمرير التراجعات على مكاسب الشغيلة في مجال الحقوق النقابية، ورفضه لأي مشروع لتكبيل حق الإضراب أو التحكم في العمل النقابي أو التراجع عن الحقوق الشغلية المضمنة في مدونة الشغل أو ضرب مكتسبات التقاعد، ومشددا قبل كل حوار على ضرورة تفعيل نتائج جولة أبريل 2022، وأساسا إحداث الدرجة الجديدة والزيادة العامة في الأجور وخفض الضريبة على الأجراء.

10 - مطالبته بتوحيد الحد الأدنى للأجور بين القطاعين الفلاحي الصناعي، بعيداً عن أي محاولة لإفراغ هذا الاتفاق من مضمونه، وتأكيده على احترام مكسب الحد الأدنى لمعاش التقاعد، المحدد في 1000 درهم شهرياً، بعد الانتقال من 3240 يوم عمل إلى 1320 كشرط للاستفادة منه بالنسبة للمسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

11 - .CNSS. تثمينه لموقف المجلس الوطني لمركزيتنا المنعقد يوم السبت 24 دجنبر، الرافض لمخططات الباطرونا وحكومتها وللإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة، والمستنكر لتنصل الحكومة من التزاماتها المدونة في اتفاق 30 أبريل 2022، والداعي إلى التعبئة الشاملة والاستعداد لخوض كافة الأشكال النضالية.

12 - تجديد إدانته لجميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتأكيد دعم الجامعة لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل التحرر وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

عاشت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي - عاش الاتحاد المغربي للشغل -عاشت الطبقة العاملة حرة ومناضلة عن المكتب الجامعي -الأربعاء 04 يناير 2023.

الجديدة

متى ينتم إنصاف عمال كوباك؟

انعقد يوم الاثنين 9 يناير 2023 اجتماع في إطار اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة بإقليم الجديدة تمخض عنه محضر وقعه كل من : رئاسة اللجنة الوطنية... والمكتب النقابي بالتعاونية وممثل المديرية الإقليمية لقطاع التشغيل بالجديدة وممثلة جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب.

الاجتماع هذا لم تتم خلاله تسوية ملف العمال بسبب اعتذار إدارة تعاونية كوباك عن الحضور. وبعد التداول في هذا الغياب قررت اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة عقد اجتماعها المقبل يوم 19 يناير 2023 صباحا، وإحضار الوثائق المطلوبة.ذكر ان المشكل تفجر بسبب إقدام إدارة كوباك على تنقيل 6 عمال من الجديدة إلى مدن أخرى كنوع من العقاب على نشاطهم النقابي، وفصل 8 آخرين لنفس السبب، وهو الفعل الذي فجر عدة نضالات عمالية تصعيدية.

القطاع الفلاحي (إ م ش) يتضامن مع عمال الطرق السيارة

توصلت النقابة الوطنية لمستخدمي مراكز الاستغلال للشركة الوطنية للطرق السيارة في المغرب، ببرقية تضامن من الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي - ا م ش - يعبرون فيها عن" دعمهم المطلق لنضالات عمال ومستخدمي الأوطروت ،حيث وصفوا تلك النضالات بالجريئة وملتحمة بهموم وتطلعات مستخدمي الشركة ،و صمود نوعي يدعمه إجماع الشغيلة والتفافها حول النقابة الوطنية".

وطالبت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في برقيتها ،المدير العام لشركة الطرق السيارة بالمغرب بالوفاء بالتزاماته المتضمنة في الميثاق الاجتماعي الموقع من طرف الحكومة والنقابة بإشراف الاتحاد المغربي للشغل. كما أكدت الجامعة على ضرورة تلبية مطالب النقابة، وعلى رأسها تطبيق قانون الشغل ،و حماية المكتسبات وتحسين التقاعد ورد الاعتبار للحوار، وكذلك التصدي لمناورات إدارة الشركة بقصد العودة لما قبل توقيع الميثاق عبر التنصل السافر والممنهج من الالتزام بتنفيذ مضامين.

بلاغ المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

انعقد يوم السبت 31 دجنبر 2022، الاجتماع الدوري العادي للمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في ظل تصاعد الهجوم الممنهج على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، جراء الغلاء الفاحش المتواصل في أسعار كافة المواد الاستهلاكية والخدمات، وهو ما يؤدي إلى المزيد من إنهاك جيوب ملايين المغربيات والمغاربة والإجهاز على قدراتهم الشرائية وحقهم في العيش الكريم؛ كما انعقد هذا الاجتماع وقد مرت سنتان على التوقيع المشؤوم لاتفاقية التطبيع الخيانية بين النظام المخزني والكيان الصهيوني الغاصب ضدا على إرادة الشعب المغربي الداعم للقضية الفلسطينية والمناهض للتطبيع بكل اشكاله والرافض لكل الاتفاقيات السياسية والعسكرية والمخابراتية والتجارية والفلاحية وغيرها مع الكيان الصهيوني.

وبعد تدارسه لمستجدات واقع حقوق الإنسان على المستويين الدولي والوطني، وتداوله في كافة نقط جدول أعمال الاجتماع، بما في ذلك مناقشته تقارير اللجن المركزية وفرق العمل، يعلن المكتب المركزي للرأي العام ما يلي:

1 -على المستوى الدولي والإقليمي:

- تثمينه تصديق الجمعية العامة للأمم المتحدة على قانون يدعو إلى مناهضة العنصرية والتمييز، وقد صوتت لصالحه 106 دولة وعارضته 14 دولة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وأستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وهولندا وامتنعت عن التصويت 44 دولة أوروبية؛ ويعتبر المكتب المركزي أن التصويت ضد هذا القرار، وبدرجة أخف، الامتناع عن التصويت عليه، يشكلان تكريسا لاستمرار العنصرية والتمييز وتعارضا واضحا مع مقتضيات جميع الاتفاقيات والعهود ذات الصلة؛

- إدانته لقرار منع الطالبات من متابعة تعليمهن الجامعي والدوس على حقهن الأساسي في التعليم والتضييق على حقوق وحريات النساء بصفة عامة، من طرف حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، وقد قرر المكتب المركزي إصدار بيان خاص حول الموضوع؛

- إدانته استمرار الكيان الصهيوني في احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين، ضدا على القانون الدولي واتفاقيات جنيف ذات الصلة، ويدعو المكتب المركزي المنتظم الدولي وكل القوى الداعمة للشعب الفلسطيني إلى الضغط من أجل تسليم جثامين شهداء الشعب الفلسطيني إلى ذويهم ووضع حد لمجازر الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الصامد؛

2 -على المستوى الوطني:

بخصوص الحقوق المدنية والسياسية:

تسجيله، بافتخار واعتزاز، انخراط العديد من فئات الشعب المغربي، أطفالا وشبابا ونساء ورجالا في الوقفات الاحتجاجية الموحدة في الزمان والمتفرقة في المكان، في أكثر من 30 مدينة بمختلف الجهات والمناطق، مشيدا بالمساهمة الفعالة لمناضلات ومناضلي فروع الجمعية في إنجاح هذه الوقفات، التي دعت إليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع في اليوم التضامني الثامن مع الشعب الفلسطيني وضد التطبيع، و ذلك يوم السبت 24 دجنبر 2022، بمناسبة الذكرى المخزية الثانية لتوقيع اتفاقية التطبيع الخيانية بين الدولة المغربية والكيان الصهيوني العنصري، تحت شعار: "جميعا مع فلسطين و لحماية بلادنا من التطبيع مع الكيان الصهيوني"، ويجدد المكتب المركزي إدانته لاستمرار الدولة في تنويع أشكال التطبيع مع الكيان المجرم، والتي كانت آخرها زيارة وفد طلابي صهيوني لمدينة أكادير، من أجل عقد توأمة بين مدينة أكادير ومدينة نيشر من فلسطين المحتلة؛

تثمينه مبادرة تكريم المناضل الحقوقي والرمز الوطني الأستاذ النقيب عبد الرحمان بنعمرو من طرف عائلة المختطف المجهول المصير بلقاسم وزان، واعتزازه باختيار المقر المركزي لجمعيتنا كفضاء لهذا التكريم؛

تنديده بالشبهات والخروقات التي شابت امتحان الولوج لمهنة المحاماة، والتي كشفت نتائجه عن خروقات كبيرة في شكل ومضمون الامتحان، والذي تضمن من بين نتائجه نجاح العديد من أسماء أشخاص مقربين من شخصيات بارزة في الحكومة وسياسيين ووقيادين في مؤسسات مهنة المحاماة، ويطالب المكتب المركزي بفتح تحقيق نزيه حول هذه الفضيحة ومساءلة المتورطين فيها أيا كانت صفاتهم ومسؤولياتهم الرسمية والمهنية

إدانته لرفض كل من وزارة الداخلية وولاية الرباط سلا القنيطرة، تسلم مراسلة الجمعية بخصوص ملف أولاد امبارك وبني مسكين خارج المساطر الإدارية والقانونية الجاري بها العمل في التعامل الإداري، وقد قرر المكتب توجيه هذه المراسلة بشكل مفتوح إليهما لمطالبتهما بالتدخل لوضع حد لمعاناة السكان المذكورين وتمكينهم من حقهم العادل في السكن اللائق ورفع جميع أشكال القمع والتضييق والمتابعات القضائية الصورية التي تستهدف بعضهم، ويجدد المكتب المركزي إدانته لمنع وقمع الوقفة الاحتجاجية السلمية للسكان المذكورين، والتي كانوا يعتزمون تنظيمها أمام البرلمان صبيحة يوم الأحد 25 دجنبر 2022، حيث تم تفريقها بالقوة حتى قبل بدايتها كما تم اعتقال واحتجاز ما لا يقل عن عشرة أشخاص منهم، أخلي سبيلهم فيما بعد؛

تنديده بتأكيد محكمة الاستئناف بالرباط، الأحكام الابتدائية الصادرة في حق الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وهي الأحكام التي تندرج ضمن تضييق الدولة الممنهج على الحريات العامة وضمنها السياسية والنقابية، الهدف منها وضع حد لجميع أشكال النضال والاحتجاج السلميين والمطالبة بالحقوق والحريات، ويعبر المكتب المركزي عن تضامنه مع الأساتذة المشمولين بهذه الأحكام الجائرة؛

إدانته لاعتقال معلم من داخل منزله على إثر احتجاجه على عدم تسليمه شهادة السكنى (جماعة سدي محمد لحمر) إقليم القنيطرة؛

إدانته للحملة المسعورة للمدعو إلياس الخريسي المدعو" الشيخ سار" ومن يقف وراءه، عبر مجموعة فيسبوكية مغلقة، والتي يحرض، من خلالها، الرجال على عدم التزوج بالنساء الموظفات، وهو ما يشكل تحقيرا للنساء بصفة عامة وتشهيرا بالنساء الموظفات والمس بحقوقهن المدنية والاجتماعية وبكرامتهن، وقد قرر المكتب المركزي إصدار بيان خاص في الموضوع؛

استنكاره للمضايقات المستمرة من طرف السلطات للمدافعين عن حقوق الإنسان في المغرب، وخاصة فيما يتعلق منها بتدويناتهم على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وفي هذا الإطار يدين المكتب المركزي الاعتقال التعسفي الذي تعرض له الرفيق عبد الباسط سباع عضو فرع الجمعية بإيمنتانوت يوم الأحد 25 دجنبر 2022، والذي تتم محاكمه في حالة سراح؛ كما يدين المضايقات التي يتعرض لها الحقوقي عمر ناجي عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع الناظور، من طرف عامل إقليم الناظور؛

التعبير عن قلقه البالغ بشأن ما يدعو اليه وزير العدل في البرلمان من تشديد العقوبات على مرتكبي فعل التشهير، والمكتب المركزي إذ يسجل أن مشروع مراجعة القانون الجنائي يتضمن عقوبات صارمة في حق مرتكبي فعل التشهير على منصات الأنترنت والوسائط الاجتماعية، فإنه يتخوف من استغلال هذا التعديل لإعادة إحياء المشروع السيء الذكر 22.20 المعروف بمشروع قانون تكميم الأفواه ومحتويات ظهير كل ما من شأنه الموؤود، ويطالب السلطات المغربية؛

تجديد مطالبة جمعيتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، وإسقاط التهم الموجهة إليهم وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف والصحافيين والمدونين/ات والمناضلين/ات الحقوقيين/ات وغيرهم/ن؛

استحضاره الذكرى 16 لصدور توصيات هيئة الانصاف المصالحة، ويجدد المكتب المركزي مطالبة الحركة الحقوقية والديمقراطية بتنفيذ هذه التوصيات والقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

إدانته لمنع وقفة فرع جمعيتنا بالناظور، التي كان يعتزم تنظيمها بمدخل مدينة مليلية المحتلة لاحتجاج على الأحداث الدامية ليوم الجمعة 24 يونيو 2022 التي راح ضحيتها ما لا يقل عن 27 مهاجرا ومهاجرة قتلا بالرصاص الحي؛

مواصلته متابعة ملفات كل من الفقيد ياسين الشبلي والمناضلة الحقوقية والنقابية عضوة فرع الجمعية بمراكش الرفيقة مريم لقرابطي الذي يدخل المداومة، وملف عضو جمعيتنا بفرع الرباط المؤرخ المعطي منجب الذي يتعرض لمحاكمة ماراثونيه تجاوزت المدة التي استغرقتها جلساتها ثلاث سنوات متتالية.

بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية:

ناقش المكتب المركزي العديد من القضايا والمستجدات ذات الصلة، ووقف، بصفة خاصة، على مخرجات البحث الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في صفوف مغاربة العالم، حيث خلص إلى أن% 71.2 غير راضين عن الخدمات الإدارية المقدمة في المغرب، و%65.8 عبروا عن عدم رضاهم عن الخدمات القضائية المقدمة في المغرب، و84.4 % غير راضين عن الخدمات الصحية المقدمة في المغرب، بينما صرح 78.3% أنهم يعتبرون الفساد واستغلال النفوذ والزبونية أهم العراقيل التي لا تشجعهم على المساهمة في تنمية بلدهم الأصلي؛ كما سجل أن حصة الدائنين الخواص من الدين العمومي الخارجي ارتفعت من 9 % سنة 2011 إلى 28% سنة 2021، وبلغت تسديدات الدين العمومي الخارجي و الداخلي 172 مليار درهم في نهاية 2021، و هو ما يعادل 9 مرات الميزانية المخصصة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

- تجديده احتجاج جمعيتنا على حذف دعم مواد الطاقة (البنزين والديزل وزيت الوقود) أواخر سنة 2015، والإجهاز على محطة سامير لتكرير البترول بالمحمدية، ما أدى إلى مضاعفة أسعار هذه المواد، إذ أصبح، على سبيل المثال، اللتر الواحد من الديزل يتراوح بين 15 و16 درهما، في ظل احتكار شركات المحروقات توزيع هذه المواد دون أية رقابة على جنيها أرباحا خيالية تجاوزت 45 مليار درهم إلى حدود نهاية 2021؛

- رفضه، بشكل قاطع، لطمر نفايات مشعة في نواحي مدينة آسفي، محذرا من المضاعفات الخطيرة التي قد تنتج عنها.

بخصوص الهجرة واللجوء:

- احتجاجه على قرار المدعي العام الإسباني الذي أوقف، بموجبه، التحقيق في قتل 27 مواطنا من مهاجري وطالبي اللجوء من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، يوم 24 يونيو 2022 على سياج مليلية المحتلة، ويثمن المكتب المركزي مبادرة احتجاج 150 منظمة على إغلاق هذا التحقيق، ويطالب بضرورة إعادة فتحه من أجل الكشف عن حقيقة ما وقع إنصافا لعائلات الضحايا وللحق المقدس في الحياة؛

- تعبيره عن حزنه لوفاة 49 مواطنا في البحر، كانوا على متن قارب للهجرة غير المنظمة، قبالة سواحل طانطان على بعد 200 كيلومتر من جزر الكناري، مستهجنا الصمت المريب للدولة المغربية بشأن هذه الفاجعة التي اهتز لها الرأي العام الوطني؛

3 -على المستوى الداخلي:

يواصل المكتب المركزي الإعداد ل:

- عقد اجتماع اللجنة الإدارية للجمعية يوم 7 يناير 2022؛

- تنظيم عدد من الندوات والأنشطة العمومية والداخلية؛

- إصدار بيانات ومراسلات خاصة حول بعض القضايا والمستجدات الحقوقية؛

- الزيارات التنظيمية للفروع.

المكتب المركزي

الرباط، في 31 دجنبر 2022

التقرير السياسي المقدم للدورة الثالثة للجنة المركزية

تشخيص لسمات الوضع الدولي والقاري والجهوي والوطني،ومتطلبات المرحلة

عقدت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي المنبثقة عن المؤتمر الوطني الخامس يوم الأحد 8 يناير 2023 الدورة الثالثة ، وتناول التقرير المقدم لها سمات الوضعية الدولية والقارية والجهوية والوطنية . وهذه هي السمات كما جاءت في التقرير:

-على الصعيد الدولي

-تفاقم الازمة الاقتصادية والمالية للنظام الرأسمالي التي انفجرت في 2008 والتي تعمقت مع جائحة كورونا والحرب في اوكرانيا. وهي ازمة بنيوية لا تلوح في الافق إمكانية معالجتها او التخفيف منها رغم التدابير التي تتخذها الدول الرأسمالية للتحكم في التضخم (الدعم المالي العمومي للشركات الرأسمالية - إجراءات ضريبية ونقدية كطباعة النقود ورفع سعر الفائدة - السياسة الحمائية للمنتجات الوطنية...) وهو ما يؤكده تفاقم موجة التضخم، عكس توقعات تراجعه،وذلك بسبب استمرار ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية في الأسواق العالمية وانحسار التجارة العالمية واضطراب سلاسل التوريد الدولية. فقد بلغت نسبة هذا التضخم العالمي 7.8/. خلال هذه السنة، وهي الأعلى منذ 2008 وعلى الخصوص في الدول الرأسمالية الكبرى التي وصلت فيها الى مستويات غير مسبوقة كالولايات المتحدة الامريكية (8،3 %) وبريطانيا(10،15%) وغيرهما، في الوقت الذي تعرف فيه نسب نمو الاقتصاد العالمي انخفاضا متواصلا ، اذ لن تتجاوز 3% في أحسن الأحوال في سنة 2023 حسب التوقعات المتفائلة، مما يؤشر على دخول الاقتصاد الرأسمالي مرحلة ركود تضخمي يبدو انها ستكون طويلة وستؤدي ، لا محالة ، الى انعكاسات كارثية على الطبقات العاملة والشعوب من تفاقم الاستغلال والفوارق الطبقية والفقروالبطالة والهشاشة الاجتماعية والتهميش والاجهاز على المكتسبات الاجتماعية سواء في بلدان المركز الرأسمالي او البلدان التابعة وتكثيف استغلال الشعوب وثرواتها في البلدان التابعة التي اغرقتها المؤسسات المالية الامبريالية في المزيد من المديونية التي تضاعفت مرتين خلال العشر سنوات الأخيرة لتتجاوز 9 تريليون دولار حسب آخر تقرير للبنك الدولي. مما سيؤجج الصراع الطبقي ونضال الشعوب ضد الرأسمالية والامبريالية. ولكنه يقوي في نفس الوقت صعود الاتجاهات اليمينية الفاشية العنصرية في المراكز الامبريالية وعلى الخصوص في اوروبا (فوز اليمين الفاشي في الانتخابات التشريعية في إيطاليا والسويد وبولونيا والمجر)، الشيء الذي سيزيد من تعقيد وضعية المهاجرين والأقليات الثقافية والدينية والاجتماعية... إلا أن الطبقة العاملة والشعوب في أوربا أخذت في الفترة الأخيرة تصعد من الاحتجاجات و الإضرابات مثل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وألمانياوغيرها ، احتجاجا على تحميلها تبعات الأزمة والحرب في أوكرانيا ودفاعا عن مكتسباتها في مواجهة الهجوم النيوليبرالي المتوحش. إلا أن ضعف النقابات وهيمنة التوجهات البيروقراطية والاشتراكية الديمقراطية على قيادتها وضعف القوى الماركسية الثورية غالبا ما يضعف ويجهض تلك النضالات في تحقيق أهدافها.

-اشتداد التناقضات والصراع وسط المنظومة الرأسمالية بين الحلف الامبريالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وأداتها العسكرية -الناتو- من جهة والتي تعمل بمختلف الوسائل، على تكريس هيمنتها على العالم وقيادته، والحلف الروسي الصيني الصاعد وحلفائهما في مجموعة البريكس من جهة أخرى والذي يسعى الى إلى إزاحة الهيمنة الامريكية وفرض نظام دولي جديد يعكس التحولات الجيوستراتيجية الجديدة على الساحة الدولية. ان هذا الواقع الدولي الجديد وما يعرفه من تطورات يؤكد صحة تحليلنا باننا نشهد ميلاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب ينهي مع هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وقطبها الامبريالي.

ويتجسد الصراع بين الحلفين على المستوى العسكري ، من جهة ، في الساحة الأوكرانية حيث تسعى الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الى التصعيد و إدامة الحرب إلى أقصى مدة ممكنة لاستنزاف روسيا عسكريا واقتصاديا وبشريا و التي غيرت تكتيكها من الهجوم إلى بناء خط دفاعي لتكريس وجودها في المناطق التي ضمتها إليها في شرق وجنوب أوكرانيا دونيتسك-لوغانسك-خيرسون-زاباروجيا).وتسعى الولايات المتحدة إلى أن تتحول الى المزود الرئيسي لأوروبا الغربية بالغاز المسال بعد تخريب قناتي ستريم 1 و2 الرابطتين بين روسيا والمانيا لقطع الطريق عن اية محاولة لاسترجاع العلاقات الاقتصادية بين المانيا وروسيا ، وإلى انتهاز الفرصة لكي تطور صناعاتها وجلب رؤوس الأموال الفارة من الأزمة الخانقة في أوروبا الغربية. إن أجواء الحرب الحالية توفر الشروط المثلى لانتعاش اقتصاد الامبريالية الأمريكية ولو على حساب حلفاءها في القارة العجوز. لكن هناك الوجه الآخر من الميدالية وهو

موقف الشعوب الأوروبية أمام تفاقم الأزمة والغلاء الفاحش والبطالة التي ستضرب كل الفئات المفقرة. كل الاحتمالات ستطرح على مسرح بلدان أوروبا الغربية وبالطبع ستلقي بظلالها على بقية العالم. و من جهة أخرى تتواصل الاستفزازات الامريكية للصين حول جزيرة تايوان. وفي المقابل تركز الصين سياستها لإضعاف الهيمنة الامريكية في المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا وذلك بتكثيف تعاونها الاقتصادي مع دول "الأسيان" حيث تمكنت من عقد شراكة استراتيجية معها، وكذا مع دول البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون. كما توجهت نحو الشرق الأوسط من خلال تكثيف علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دولها وفي مقدمتها إيران والدول الخليجية كالسعودية مستغلة تراجع الولايات المتحدة بعد هزائمها العسكرية في المنطقة وانسحابها من العراق وأفغانستان وبروز تناقضات في المصالح بينها وبين بعض البلدان كالسعودية.

ان هذا التصعيد العسكري والاقتصادي والإعلامي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية سيزيد من توتر العلاقات الدولية وسيعمق الاستقطاب على الصعيد الدولي ممايهدد السلم العالمي حيث شبح نشوب حرب كونية جديدة يخيم على الأجواء. فالولايات المتحدة لن تتنازل بسهولة عن قيادتها للعالم لصالح قوى أخرى صاعدة حفاظا على مصالح المركب الرأسمالي المالي الصناعي العسكري الذي يتحكم في رسم سياساتها واستراتيجياتها الشيء الذي سيدفعها إلى المزيد من تأزيم و توتير الأجواء في العالم وربما الى ارتكاب حماقات في حالة تهديد مصالحها الاستراتيجية.

- إن هذا الصراع والتقاطب هو في مصلحة الشعوب والدول للتخلص والتحرر من هيمنة الدول الامبريالية الغربية، إن هي عرفت كيف تستغل ذلك لصالحها. وهو ما بدأنا نلاحظه من خلال اتجاه العديد من البلدان في الشرق الاوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نحو تعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا،كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الافريقية التي أخذت تتمرد على الهيمنة الفرنسية مثل مالي والغابون وبوركينافاسو.

وفي أمريكا اللاتينية يلاحظ تزايد المد اليساري في عدة بلدان كما حدث مؤخرا في كولومبيا والبرازيل التي عرفت فوز زعيم حزب العمال "لولا" في الانتخابات الرئاسية. إلا ان هذا المد مهدد بالانتكاس من طرف الحركات اليمينية والانقلابات العسكرية المدعمة من طرف الإمبريالية الأمريكية كما حدث مؤخرا في البيرو حيث تم عزل الرئيس اليساري الشرعي بيدرو كاستيلو من طرف البرلمان الذي تسيطر عليه القوى اليمين. مما يطرح من جديد مآل تجارب اليسار الديمقراطي الإصلاحي في السلطة والتي غالبا ما تنتهي بالفشل وعودة اليمين من جديد بسبب غياب برامج ثورية، لدى أحزاب هذا اليسار،تعطي السلطة للشعوب و تقطع مع التبعية والهيمنة وتقضي على سلطة الأولغارشيات المالية المتحكمة في الحياة الاقتصادية والمالية لبلدان القارة.

إن هذه التحولات الجيوستراتيجية التي يشهدها العالم والمخاطر التي ترافقها ، تطرح اكثر من أي وقت مضى ، ملحاحية بناء جبهة عالمية لمواجهة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. مما يفرض علينا كنهج ديمقراطي عمالي تكثيف علاقاتنا مع القوى الماركسية والتقدمية عبر العالم ، وتركيز الجهود اكثر على سيرورة بناء الأممية الماركسية لأنها شرط لابد منه لمجابهة الرأسمالية الإمبريالية.

على الصعيد القاري:

لقد ظلت افريقيا ، منذ الاستقلاليات الشكلية لمعظم بلدانها مجالا حيويا وأسواقا للقوى الامبريالية الاوربية والولايات المتحدة الامريكية طبقت فيها سياسات استغلالية رهيبة استنزفت ثرواتها وفقرت شعوبها ودمرت العديد منها بالحروب الطائفية والاثنية والإرهاب الظلامي مما أدى الى إبادة عشرات الملايين وهجرة عشرات ملايين أخرى هروبا من الحروب والفقر والمجاعات... وفرضت عليها أنظمة ديكتاتورية فاسدة وعميلة أغرقت شعوبها في الجهل والتخلف والفقر والمجاعات والديون المقدرة بأكثر من تريليون دولار في سنة 2021 حسب صندوق النقد الدولي والتي اصبحت تستنزف معظم مداخيل وموارد البلدان الافريقية و تكرس تبعيتها وتعيق اية إمكانية للتنمية والخروج من الفقر والتخلف. <<<

التتمة في ص 6

تتمة التقرير السياسي المقدم للدورة الثالثة للجنة المركزية

<<<

ان هذا الواقع المتأزم دفع بالعديد من الدول الافريقية، تحت ضغط شعوبها وأزماتها واكراهاتها الداخلية بالإضافة الى التحولات الإقليمية والدولية، الى تنويع علاقاتها الدولية الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية وبالدرجة الأولى مع البلدان الصاعدة كالصين وروسيا اللتين يزداد نفوذهما تصاعدا في القارة خلال العقدين الماضيين. فالصين أضحت الشريك التجاري الأول لأفريقيا بقيمة 139 مليار دولار في النصف الأول من 2021 ، كما ازدادت الاستثمارات (2،17 مليار دولار في 2020) والقروض الصينية لبلدان افريقيا(حوالي 150 مليار دولار في 2020)التي تتوجه أساسا للقطاعات المنتجة والتجهيزات والبنيات التحتية. كل هذا تم بالدرجة الأولى على حساب الاتحاد الأوربي ثم الولايات المتحدة الشيء الذي سيجعل من افريقيا ساحة لاحتدام الصراع الدولي للهيمنة على مواردها الطبيعية والاقتصادية الهائلة واسواقها الواسعة ، مما سيرجح حدوث تحولات جيوسياسية عميقة في القارة خلال السنوات المقبلة قد تكون إيجابية لتنميتها وتقدمها واستقلال قرارها السياسي اذا عرفت دولها وشعوبها وقواها التقدمية كيف تستغلها لصالحها. وقد بدأت فعلا بعض مؤشرات ذلك تظهر في الواقع بانتفاضات شعوب ضد الوجود الفرنسي وقرارات دول لفك الارتباط بفرنسا كمالي وبوركينافاسو و وهذا ما يطرح على القوى التقدمية والماركسية بالقارة ، ومنها حزبنا ، تطوير علاقات التعاون والنضال المشترك في أفق بناء جبهة يسارية تقدمية تقود شعوب القارة في النضال من اجل التحرر من التبعية وتحقيق الديمقراطية على طريق الاشتراكية.

على صعيد المنطقة العربية والمغاربية

- تصاعد حرب الإبادة والتقتيل التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وخاصة في صفوف المقاومة المسلحة، والمرفوقة بحملات التهجير والاعتقالات وتهويد الأراضي عبر بناء المزيد من المستوطنات وتشديد الحصارعلى قطاع غزة. يتم هذا بدعم وتواطؤ من طرف القوى الامبريالية والأنظمة العربية المطبعة مع الكيان الصهيوني وتواطؤ سلطة أوسلو وتعاونها الأمني مع دولة الاحتلال الصهيوني. وفي المقابل يواصل الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية مقاومته الباسلة الموحدة والمتواصلة والتي عرفت تحولا نوعيا في الفترة الأخيرة باندلاع المقاومة المسلحة في الضفة الغربية من طرف شباب غير منتم لتنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية، وتطوير وتنويع وتوسيع أشكال المقاومة الشعبية المدنية في أراضي 48 والضفة الغربية وقطاع غزة اربكت العدو الصهيوني بفعاليتها وقدراتها التكتيكية في مواجهة السياسة القمعية الصهيونية حيث اصبح عاجزا عن وقفها والقضاء عليها والالتفاف حول تأثيراتها العميقة على الوجود الصهيوني نفسه الذي أصبح يعرف نزيفا بشريا متزايد بسبب تصاعد الهجرات المعاكسة وخاصة في صفوف الشباب والأكاديميين أي "الأدمغة". فحسب مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي فإن حوالي 26 الف صهيوني غادروا فلسطين كل عام خلال السنوات الأربع الماضية ، وان 40% من الصهاينة يفكرون في الهجرة.

-تواصل الاختراق الصهيوني للبلدان العربية والمغاربية التي طبعت أنظمتها مع الكيان الصهيوني على كافة الواجهات والمجالات مما يهدد وحدة ومصير هذه البلدان ونسيجها الاجتماعي والثقافي و لإثني ، ويكرس خضوعها وتبعيتها للإمبريالية التي تسعى جاهدة لفك العزلة عن الكيان الصهيوني وجعله القوة المهيمنة في المنطقة في إطار الحلف السياسي العسكري الذي تسعى الولايات المتحدة لإنشائه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحت قيادة إسرائيل. لكن الشعوب تقاوم محاولات الاختراق الصهيوني بكافة الأشكال معلنة في مختلف المناسبات عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني كما حدث مؤخرا في فعاليات كأس العالم بقطر والذي أظهر مدى عمق وصلابة العلاقات بين شعوب العالم العربي والمغاربي ومكانة القضية الفلسطينية في وجدانها ووعيها مما يفند دعوات المطبعين وكل من يسعى الى عزل القضية الفلسطينية عن محيطها.

-استمرار المسيرة الثورية للشعب السوداني من اجل استكمال مهام الثورة في بناء الدولة الديمقراطية المدنية بقيادة لجان المقاومة وبمساهمة فعالة من طرف الحزب الشيوعي السوداني على مستوى التأطير والتوجيه السياسي الذي يركز جهوده على تطوير التنظيمات الجماهيرية و بناء المركزالموحد للثورة كآلية ضرورية للانتصار في معركة إسقاط النظام وانتزاع السلطة لصالح الشعب. وفي هذا الاطار تم إصدار "الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب".

وفي تونس عرفت الانتخابات التشريعية الأخيرة مقاطعة شعبية عارمة بلغت أكثر من 90% مما يشكل ضربة قاصمة لنظام حكم قيس سعيد الاستبدادي ونزع كل شرعية عنه. وقد تعالت أصوات الشعب التونسي والقوى السياسية والمدنية بضرورة رحيله الفوري.

-وإذا كانت السيرورات الثورية قد خمدت في بلدان أخرى كالعراق ولبنان ، فإن الشروط الموضوعية لاندلاعها مرة أخرى لا زالت قائمة من استبداد وفساد الأنظمة الحاكمة وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ويبقى مطروحا علينا كحزب أن نبذل المزيد من الجهود لتطوير وتقوية وتوسيع تحالفاتنا مع القوى اليسارية الثورية في المنطقة في افق تشكيل جبهة يسارية قادرة على الفعل والتأثير في موازين القوى لصالح مشروع التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي في المنطقة. ويشكل دعم القضية الفلسطينية ومقاومة التطبيع ومواجهة أنظمة الاستبداد اهم مداخل النضال المشترك على طريق بناء هذه الجبهة.

على الصعيد الوطني :

-تعمق أزمة نظام الرأسمالية التبعية ببلادنا في ارتباط بالأزمة العامة المستمرة لنمط الإنتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي وبظاهرة الجفاف وتداعيات كورونا وانعكاسات كل ذلكعلى الاقتصاد المغربي الذي يعاني من ارتفاع نسبة التضخم (أكثر من 7% خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2022) ، وعجز في الميزانية (30.5 مليار درهم) ، ونسبة نمو جد منخفضة (0.8% حسب بنك المغرب) لا يمكن ان تنشط الحياة الاقتصادية و تنتج فرص الشغل مما سيعمق ، لا محالة ، الركود والازمة الاقتصادية اكثر في ظل تزايد المديونية (102.6 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي بما يمثل حوالي 80% من الناتج الداخلي الإجمالي البالغ حوالي 126 مليار دولار) ، وضعف الاستثمار والاستهلاك وارتفاع الأسعاروضعف الأجور و ظاهرة الجفاف. ولن تنفع المعالجة النقدية برفع سعر الفائدة الى 2 % في التخفيف من الازمة بل ستزيد ها استفحالا بسبب هيمنة الرأسمال الريعي الاحتكاري المضارباتي المتحكم في القرار السياسي والاقتصادي الذي لا يهمه سوى تحقيق أكبر الأرباح باستغلال ظروف الازمة لصالحه. وهو ما تؤكده الأرباح الخيالية التي حققتها الشركات والمؤسسات الرأسمالية الاحتكارية كشركات توزيع المحروقات وفي مقدمتها شركة افريقيا(344 مليون درهم خلال النصف الأول من السنة الجارية) والصناعات الغذائية كلوسيور(انتقلت أرباحها من 44 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2021 الى 223 مليون درهم خلال النصف الأول من 2022)، والأبناك كبنك "التجاري وفا بنك"(630 مليون دولار أرباح صافية حسب مجلة "فوربس")، والشركات التجارية كأسواق "مرجان" والاتصالات كاتصالات المغرب (415 مليون دولار خلال 9 اشهر الأولى من السنة الجارية) ، والمؤسسات الشبه عمومية كالمكتب الشريف للفوسفاط(حوالي 35 مليار درهم متوقعة في متم سنة 2022).

-تفاقم تدهور الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية نتيجة الهجوم الرأسمالي على مكتسباتها وحقوقها الأساسية في العيش الكريم ، وما يرافق ذلك من موجات الغلاء المتتالية وخصوصا في أسعار المواد الغذائية والمحروقات ، واتساع دائرة الفقراء الذين أصبح عددهم يقدر بحوالي 27 مليون شخص بعد انضمام حوالي 3 ملايين إليهم في سنة 2022 ،وكذا نسبة البطالة التي تقدر ب 11.5 %حسب المندوبية السامية للتخطيط وذلك بسبب ضعف فرص الشغل والطرد الجماعي والفردي للعمال من العمل وضعف وتآكل الدخل الفردي وانخفاض الأجور وتدهور الخدمات العمومية. وهذا ما يفسر تراجع المغرب في ترتيب التنمية البشرية الى المرتبة 123 عالميا من مجموع 191دولة.

وكل المؤشرات، ومنها الواردة في قانون مالية 2023 ، تؤكد أن الأوضاع الاجتماعية ستتجه نحو المزيد من التدهور بسبب استمرار نفس السياسات الليبرالية المتوحشة القائمة على تحرير الاقتصاد والخوصصة ودعم الرأسماليين بالامتيازات والإعفاءات الضريبية وإثقال كاهل الطبقة الوسطى بالضرائب وتفكيك الوظيفة العمومية وتخريب أنظمة التقاعد وتعميم العمل بالتعاقد وتحلل الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية ومواصلة سياسة السطو على الأراضي الجماعية والسلالية لتفويتها للشركات الرأسمالية وإطلاق يد الشركات الاحتكارية في رفع الأسعار. في وقت يتعثر فيه الحوار الاجتماعي بسبب تعنت الحكومة في تلبية الحد الأدنى من المطالب النقابية وتنفيذ الاتفاقيات السابقة وعجز القيادات النقابية عن فرض حوار جاد ومسؤول بحكم ضعفها و تقاعسها ونهج سياسة التوافق الطبقي والاستجداء عوض سياسة الضغط و النضال النقابي العمالي الميداني.

-وفي مواجهة هذا الهجوم الرأسمالي تواصل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية نضالاتها واحتجاجاتها في مختلف المناطق ، وخاصة في المناطق المهمشة ، ضد الطرد من العمل ومحاربة العمل النقابي ومن أجل الخدمات الأساسية كالشغل والسكن والصحة و التعليم وماء الشرب والسقي و ضد نزع الأراضي والتهميش ونقص التجهيزات الأساسية...كما أن الجبهة الاجتماعية المغربية نظمت مسيرة وطنية ناجحة في الرباط يوم 4 دجنبر 2022 تبين أنها تتوفر على إمكانيات النجاح في قيادة النضالات الشعبية إن هي عرفت كيف توظف تلك الإمكانيات بالشكل المطلوب وأساسا عبر تقوية التعاون وعلاقات النضال المشترك بين مكوناتها وتوسيع صفوفها ، ودعمها وانخراطها في النضالات الشعبية والعمالية و تفعيل هياكلها وتقعيدها على المستويات المحلية وخاصة في الاحياء الشعبية.

-وفي المقابل يستمر النظام المخزني في تشديد قبضته الأمنية القمعية كأسلوب وحيد لمواجهة تلك النضالات والاحتجاجات عبر القمع والاعتقالات والمضايقات والمحاكمات الجائرة ومحاصرة القوى المناضلة، وفي تقوية دعائم الدولة البوليسية بالرفع من الميزانيات المخصصة للأجهزة القمعية في قانون مالية 2023.

-كما يستمر في تسريع وتيرة سياسته التطبيعية مع الكيان الصهيوني في جميع المجالات ضدا على إرادة الشعب المغربي الذي عبر عن رفضه المطلق ومقاومته لهذه السياسة الخيانية بكافة الأشكال ومنها الاحتجاجات في الشارع بتأطير من الجبهة المغربية لدعم فلسطين و ضد التطبيع ، ورفع أعلام فلسطين خلال كأس العالم في قطر وأثناء الاحتفالات في الشوارع بفوز المنتخب المغربي.

نستنتج مما سبق أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستزداد تأزما ، وان النظام عاجز عن معالجتها او التخفيف منها مما يجعلها مرشحة للانفجار في اية لحظة،الشيء الذي يفرض علينا ، كنهج ديمقراطي عمالي، ان نتحمل مسؤوليتنا الكاملة في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ شعبنا، وذلك عبر التقدم، بكل جد وتفان ، في بلترة الحزب وتقويته وتصليبه من خلال التجذر وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة والالتحام بنضالاتها وحراكاتها ومساعدتها على بناء تنظيماتها المستقلة ، ومواصلة الانفتاح والنقاش مع الماركسيين/ات للالتحاق بالمشروع، والتقدم في سيرورة بناء الجبهات وتطوير وتقوية الموجودة منها وخاصة الجبهة الاجتماعية التي يجب تفعيلها وتوسيعها وتوطينها في الاحياء الشعبية والمناطق المهمشة وفق رؤية وبرنامج عمل واضحين. ●

الشغيلة التعليمية بين تدهور شروط المهنة ولامبالاة الحكومة

في زمن الرؤية الاستراتيجية 2015 2030- والقانون الإطار 51-17، بمثابة تنزيل الرؤية الاستراتيجية، تعيش الشغيلة التعليمية أوضاعا أقل ما يمكن وصفها بها أنها أوضاع مزرية تعكسها شروط العمل المادية والمعنوية. فعلى المستوى المعنوي تعاني شروطا تنظيمية وتدبيرية عشوائية يتم فيها تدبير الخصاص المهول في الأطر على حساب هذه الشغيلة من خلال حل هذا المشكل باستعمالات زمن تنتفي فيها الشروط التربوية لأداء تعليمي يحقق نجاعة تعلمية ، وفي شروط يقل فيها الاستقرار الاجتماعي بفعل عمليات تدبير الخصاص والفائض التي تتأخر أحيانا إلى غاية شهرين من بداية الموسم الدراسي ليجد أساتذة أنفسهم يشدون الرحال نحو مؤسسات قد تبعد بكيلومترات عدة عن مؤسساتهم الأصلية وتحدث انعكاسات سلبية على استقرارهم الاجتماعي ،و ببنيات تربوية تعرف فيها لأقسام اكتظاظا تنعدم فيه شروط تعليم يحقق تنمية الكفايات الأساسية لدى أبناء المغاربة تلاميذ المدرسة العمومية ، ناهيك عن الخصاص المهول في أبسط وسائل العمل المدرسي خاصة في ضواحي المدن و في البوادي. ونفس السمة تنطبق على القوانين المؤطرة للعاملين في القطاع التعليمي والتي تتميز بانعدام الوحدة التنظيمية وانعدام المساواة بين مختلف فئات الشغيلة خاصة بعد فرض نظام التعاقد الذي أثر على الوضع النفسي والمادي حيث إحساس هذه الفئة بالغبن و بالظلم الذي مارسه المخزن عليها بإقرار هذا النظام ، وخلق ظروف اللاستقرار في المنظومة والذي يتحمله المخزن نتيجة عدم الاستجابة للمطالب المشروعة لهذه الفئة . هذا غيض من فيض مما سنطرحه في ملف العدد، الذي يتمحور حول الشغيلة التعليمية بين واقع الحال المهني ورد الفعل النقابي، وذلك من خلال ثلاث محاور، يشخص أولها ظروف عمل الشغيلة التعليمية، ويتطرق ثانيها لواقع الحركة النقابية للقطاع، لأما المحور الثالث فيستشرف آ فاق الواقع المهني في ضوء مشروع النظام الأساسي موضوع الحوار الراهن بين الحكومة المخزنية والنقابات.

آفاق الواقع المهني للشغيلة التعليمية، في ضوء مشروع النظام الأساسي

الحيموتي حسن

لقد مر على آخر نظام أساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية ما يناهز 20 سنة. وبصدوره سنة 2003 خلف عدة ضحايا من بينهم ضحايا النظامين (أي النظامين الأساسيين لسنتي 1985 و2003) خصوصا في صفوف العاملين والعاملات في التعليم الابتدائي. حيث، أن هذا النظام الأساسي لسنة 2003 لم يتجاوز أولا الثغرات التي لم يعالجها النظام الأساسي لسنة 1985 وكذا التي أفرزها الواقع العملي والمهني للشغيلة التعليمية والتطورات ومستجدات الساحة التعليمية بالإضافة الى متطلبات الملف المطلبي لنساء ورجال التعليم مند سنة 1985 الى 2003.

بعد صدور النظام الأساسي لسنة 2003، بالإضافة الى ما ذكر سابقا، أفرز الواقع الموضوعي ثغرات جديدة وضحايا جدد لم تستطع التعديلات التي جاءت بعد ذلك معالجتها والاستجابة لما تطالب به الشغيلة التعليمية من مطالب وإنصاف الضحايا. ومن أهم الملفات التي طرحت ولازالت: الزيادة في الأجور والتعويضات بما يتناسب مع غلاء الأسعار، تحسين شروط الترقي، "الزنزانة 9" (عدد كبير من نساء ورجال التعليم حبيسي سلم 9 دوي الأجر الهزيل لسنوات عدة)، ضحايا النظامين (والذي عرف معالجة خلفت ضحايا جدد)، الترقية بالشهادة (والتي تم الاجهاز عليها كمكسب سابق)، العرضيين والعرضيات (المطالبة باحتساب سنوات العمل السابقة في الأقدمية العامة و في الترقي في الدرجة والرتبة والتقاعد)، ملف المساعدين التقنيين والاداريين (بالإضافة الى المطالبة بتحسين أوضاعهم يطالبون بالإدماج في النظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية)، الأساتذة المقصيين من الدرجة الممتازة (هذا الملف الذي يضم ماينا هز 140ألف أستاذ ابتدائي و68ألف أستاذ إعدادي و5000ملحق تربوي وملحق إدارة واقتصاد ،والذين لم ينصفهم النظام الأساسي لسنة 2003،وحصر مسارهم المهني في السلم 11)، الأساتذة والأستاذات وأطر الدعم الإجتماعي والإداري والمالي الذين فرض عليهم التعاقد (كمطلب أساسي لهم الادماج في اسلاك الوظيفة العمومية)، الأساتذة الذين توظفوا بالسلم9 وقضوا لحدود اليوم أكثر من عقدين في العمل ولازالوا في السلم 10، الأساتذة المبرزون، الدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية ، التوجيه والتخطيط التربوي، الاساتذة المكلفين خارج إطارهم الأصلي ، أطر الادارة التربوية، الملحقين التربويين وملحقي الإدارة والاقتصاد، التعليم الأولي، أطر التفتيش....وغيرها من الملفات والمطالب المتضمنة في الملف المطلبي للنقابات التعليمية والتنسيقيات.

أمام حجم الضرر وتدني المستوى المعيشي للشغيلة التعليمية انبثقت دينامية نضالية قادتها النقابات والتنسيقيات وسطرت العديد من المعارك النضالية من إضرابات، وقفات احتجاجية، مسيرات، اعتصامات، مقاطعة مجموعة من الأنشطة والمهام ... المطالبة بتلبية المطالب وإحداث نظام أساسي منصف وعادل ومحفز يستجيب لتطلعات نساء ورجال التعليم ويتجاوز الثغرات التي أفرزها الواقع العملي والمهني للمنظومة ككل.

لكن الحكومة ووزارتها الوصية واجهت هذه الدينامية النضالية المتنامية كعادتها بالحوارات المغشوشة (انخرطت النقابات التعليمية في الحوار القطاعي منذ مجيء الوزير بنموسى ، بداية 2022، ولحد الأن تم عقد 23 لقاء بدون

نتيجة تذكر) وبالكلفة المالية المرتفعة (مدعية أن عدد نساء ورجال التعليم مرتفع) وبزرع الانتظارية لربح الوقت (مدعية أن جميع هذه الملفات ستجد حلها في النظام الأساسي الجديد) وبتوقيع اتفاقات غير ملزمة لها (اتفاق 18يناير 2022 الذي تضمن وعود بحل 07 ملفات) وبالاقتطاعات من أجور المضربين والمضربات وترهيبهم وقمع الاحتجاجات ومحاكمة المناضلين والمناضلات والزج بهم في السجون.

بل أكثر من ذلك تسعى الدولة المخزنية حاليا وفي ظل اختلال موازين القوى لصالحها على الاجهاز على ما تبقى من مكتسبات من ترقية بربطها بما يسمى "الحافزية" ومن تقاعد بفرض إجراءات رجعية جديدة كالزيادة في الاقتطاعات ورفع سن التقاعد وحصر الراتب في أقل من 70 % من الأجر الذي سيتقاضاه الموظف في معدل آخر 8 سنوات من العمل أو أكثر وتكريس الهشاشة في العمل بفرض العمل بالعقدة تحت غطاء ما يسمى بالتوظيف الجهوي ....

لذلك في ظل هذه الأوضاع وأمام اختلال موازين القوى، على الشغيلة التعليمية أن لا تنتظر الشئ الكثير من جولات الحوار حول مضامين النظام الأساسي والذي استغرق سبعة أشهر وانتهى إلى تسجيل العديد من النقط الخلافية بين طرفي الحوار وكان آخر اجتماع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية مع وزير التربية الوطنية يوم 02 دجنبر 2022 والذي انفض بدون التوصل الى أي اتفاق.

فالحكومة والوزارة الوصية على القطاع ،وخلفهم النظام المخزني، رغم تسويقهما للعديد من الشعارات المتعلقة بالتعليم وتحسين شروط عمل المدرس وأجرته ، ظلتا وفيتان للاختيارات الليبيرالية التقشفية التي تنتصر لخيار الخوصصة والتدبير المفوض وتوسيع دائرة الهشاشة عبر إرساء التوظيف بالعقدة.فالنظام الأساسي هو وثيقة جد مهمة يجب أن تحترم إرادة نساء ورجال التعليم ومطالبهم وليس إرادة البنك الدولي وتعليماته الساعية إلى تفكيك مكتسبات النظام الحالي والتراجع عن أجودها، وتعويضها بوضعيات تعاقدية هشة ذات بعد مقاولاتي.

على الشغيلة التعليمية بكل فئاتها أن تعي جيدا بأن الصراع حول فرض نظام أساسي منصف وعادل ومحفز هو نضال ضد التوجهات اللاشعبية للتكتل الطبقي السائد. فتوجهات النظام المغربي الخاضعة لإملاءات الصناديق المالية الدولية هو ضرب والتخلي عن كل الخدمات الاجتماعية من تعليم وسكن وصحة... والاجهاز على المكتسبات. فالنسبة للنظام وحكوماته المخزنية المتعاقبة، النهوض بالتعليم وتحسين أوضاع القطاع والمنتسبين له (من تلاميذ/ت، شغيلة تعليمية بمختلف فئاتهم) سيساهم في رفع الوعي لجزء مهم من أبناء وبنات الجماهير الشعبية وهذا سيساعدها حتما في فهم طبيعة الصراع الدائر في المجتمع المغربي، وفهم التناقضات التي تحركه وتعمل فيه، بأنه صراع طبقي ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية يعمل من خلاله التكتل الطبقي السائد على الإبقاء على الأوضاع كما هي حفاظا على مصالحه ومصالح من يحميه خارجيا.

لذلك على النقابات التعليمية أن لا تجعل من الحوار الآلية الوحيدة لفرض المطالب بل عليها أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في تأطير وتنظيم نساء ورجال التعليم وتغليب العمل الوحدوي وتشبيك النضال عبر خلق جبهات للنضال بالتنسيق مع التنسيقيات، والتي بدورها يجب أن تخرج من نضالها الفئوي الضيق، والعمل جميعا على الدخول في برنامج نضالي تصعيدي يرمي الى تغيير موازين القوى أولا ثم ثانيا الى فرض تفاوض جدي وحقيقي يرمي الى توقيف الهجوم المخزني وحل كل الملفات العالقة واسترجاع المكتسبات والاستجابة الى المطالب العامة والفئوية لنساء ورجال التعليم ووضع نظام أساسي عادل ومنصف. ●

صيغ جديدة لتشكيل قوة تواجه المشاريع التراجعية ومواصلة النضال لأجل مدرسة عمومية تخدم مصلحة أبناء الشعب والوطن

كريم لحسن

مر النظام التعليمي في المغرب، ولا زال، بمراحل النهوض والسقوط، ولم يخرج بعد من دوامة الإصلاحات المتتالية التي واكبته، والتي انتهت كلها ،وعبر خطه التاريخي ،بتخييب أفق الانتظارات المتوخى منها، وفشل كل البرامج التي صممت للإصلاح والتطوير، وأصبحت صفة الفشل ملازمة له. وبالتلى فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو ماهي الأسباب الحقيقية التي تعيق تطور النظام التعليمي للمغرب؟ وكيف وصلنا إلى هذه الحالة؟

للإحاطة بهذه الأزمة لا بد من استيعاب الشروط والظروف التي مر ويمر منها التعليم ،وتتمثل أساسا في الاختيارات الكبرى التي سلكتها الدولة ،ومن غير رجعة، بدء بالانزياحات عن الشعارات التي أطرته في عهد حكومة عبد الله إبراهيم (التعميم والتوحيد والتعريب والمغربة) هذا من جهة أولى ،ومن جهة ثانية ارتباط سياسة الدولة بالتبعية المطلقة للمتروبول الرأسمالي حيث لم تستطع الفكاك من كماشة الإمبريالية ،إذ سارت سياسة الدولة إزاء هذا القطاع من الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات الامبريالية الأخرى(منظمة التعاون والتنمية..) التي توصي بالتقشف وخفض الانفاق العام.

وتعتبر هذه من الأسباب البنيوية المتحكمة في منظومة التعليم على مستوى اتخاد القرارات السياسية المستقلة من أجل الإصلاح والخروج من الأزمة. وفي صلب هذه التحولات عاشت الحركة النقابية على وجه العموم ، والتعليمية منها حصرا ،تحولات عميقة ،بفعل تسارع الأحداث والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،لم تستطع خلالها الحركة النقابية الصمود طويلا في وجه هذه التحولات على الرغم من كونها ساهمت في تأخير وإطالة عمر الصراع لسنوات محدودة في وجه تنزيل وأجرأة برامج نيو ليبيرالية في قطاع التعليم أو على الأقل بشكل كامل ودفعة واحدة .ولهذا كان ضروريا تحييد هذه العقبات والعراقيل النقابية التي تعرقل برامج هذه الأخيرة واستخدمت من أجل هذا الغرض منهجيتان:

– ممارسة الدولة التضييق ومحاصرة الحركة النقابية عن طريق القمع والمنع والمتابعات والتضييق، واستمرار الدولة امتناعها عن المصادقة على بعض البنود الدولية المتعلقة بالشغل بخصوص الحق في الإضراب وممارسة العمل النقابي ،إضافة إلى نهج سياسة عدم التجاوب مع المطالب النقابية وإغلاق الحوارات وتجميد الأجور لسنوات طويلة، وعدم تجديد النظم الأساسية الخاصة بالمدرسين والموظفين التي تحد من نظام وسير الترقي ،وعدم ملاءمة الأجور والسلالم لباقي الوظائف الأخرى ،وإثقال رجال ونساء التعليم بالعديد من المهام وإهمال بيئة الاشتغال.

– أجرأة البرامج النيو ليبيرالية لتدمير الهياكل الجماعية القادرة على العرقلة والوقوف في طريق منطق السوق ،بتعبير "بيير بورديو" ،عبر سيرورات إصلاحية متكررة ومتدرجة انتهت في آخر المطاف إلى تخريب كل شيء وتفتيت القوة والكل إلى أجزاء.

فمنذ نشأة الحركة النقابية في مراحلها الأولى ظلت مرتبطة بالخط السياسي للحركة الوطنية ،كيف لا وهي سليلة هذه الحركة وبكونها أيضا آلية لممارسة الصراع السياسي والطبقي، حيث شهد التاريخ السياسي والاجتماعي انتفاضات وهزات اجتماعية لعبت فيها الحركة النقابية التعليمية دورا طلائعيا كانتفاضة 23مارس التلاميذية سنة 1965 ضد قرار وزير التعليم حول تحديد سن اجتياز البكالوريا في 18 سنة، والاضرابات التعليمية لسنوات 1977و 1978و 1981 والهزات الاجتماعية بالشمال 1984 وفاس 1990، هذه المحطات النضالية التاريخية كانت الحركة النقابية التعليمية في صلب الصراع ،لكونها طليعة المجتمع التي تضم مختلف التيارات السياسية التقدمية والديمقراطية.

ومع انهيار المعسكر الشرقي الذي كان يشكل مرجعية ومصدر إلهام للحركة النقابية وللمناضلين النقابيين، هيمنت النيو ليبيرالية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ،ويبدو أن الحركة النقابية في وقت حدوث هذه التغيرات الكبيرة لم تأخذ هذا بعين الاعتبار، فانتهى بها المطاف إلى فقدان قوتها المؤثرة في ميزان الصراع مع الدولة المخزنية في تطبيقها الحرفي لتوصيات المؤسسات الإمبريالية. وساهم أيضا في هذا الضعف الكبير اليسار التقليدي ومعه جزء من اليسار السبعيني (الجدري) الذي تأثر بالدعاية للانفراج الكبير وتحول من وقع المعارضة إلى موقع المشاركة ،ونفس الشيء انطبق على الحركة النقابية التي تبنت نفس الشعارات وعلى رأسها (ك د ش) التي كانت تتمم وتكمل الخط السياسي لليسار وتحولت قناعة الحركة النقابية إلى التشارك والإصلاح ،وازدادت الرغبة لديها في أن تكون طرفا في مؤسسات الدولة من أجل التحديث واقتنعت بأن التحديث وإصلاح الدولة لا يمكن أن يمر

إلا من خلال الخصخصة التي فوتت بموجبها القطاعات الكبرى الاستراتيجية الإنتاجية والمنجمية والخدماتية للاستثمارات الأجنبية والخاصة، وبالتالي سهل هذا التنازل والتخلي عن الدفاع عن القطاع العمومي، من جانب قوى اليسار ،هجوم النيو ليبيرالية على رأسمال الدولة بشكل عام. وقبيل هذه الانعطافة مع بداية التسعينيات تم إعادة التحام الكتلة الوطنية سياسيا الذي قابله تحالف نقابي بين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و الاتحاد العام للشغالين (لم يستمر طويلا) مما أثار حفيظة المخزن الذي حرك مغزل التشتيت والقمع والتضييق على العمل النقابي وتفكك المشهد السياسي وتلاه النقابي في الوقت الذي كانت فيه آلة النيو ليبيرالية تصرف برامجها بكل الوسائل الضاغطة للاستلاء على الخدمات من أجل تسليعها ومنها قطاع التعليم الذي يعتبر أكبر سوق للاستثمار، وهكذا بدأت حملات إعلامية متواصلة ضد النقابات وتم بناء رأي وطني عن المدرسة بشكل تدريجي تنقل وسائل الإعلام الرسائل السياسية والتقارير الدولية تهم مؤشرات التنمية ومؤشرات تطور التعليم في المغرب وبدأت تتناسل التقارير و البرامج التدخلية بنية التطوير وتنمية جودة التعليم ومؤهلات الموظفين والمدرسين وموازاة لهذا كان الاعلام ينفت سمومه وتحريضه على المدرسة بكونها غير فعالة ومنتجة وهكذا تغير الخطاب حول المدرسة من الصورة الإيجابية إلى الصورة السلبية وفي قلب هذه الأحداث والتحولات عاشت الشغيلة التعليمية حصارا ماديا ومعنويا إذ رفعت الدولة يدها عن التعليم بعد فشلها في الإصلاح وبعدما برعت في صناعة أزمة داخله ،فوجد رجال التعليم أنفسهم في مواجهة الكل الدولة والأسرة ،وعرف القطاع توترات بغيضة ومفتعلة مست برمزية المدرسة والمدرسين .وأمام عزل الحركة النقابية في الدفاع عن مصالح الشغيلة التعليمية وكرامتها الناجم عن الضعف والوهن بسبب انشطاراتها وتعدديتها وهيمنة البيروقراطية عليها واستمالتها من طرف الإدارة المعنية ،مالت أغلبية المدرسين والموظفين للابتعاد عن المناقشة والمشاركة في اجتماعات وأنشطة النقابات ،وأصبح النفور من العمل النقابي هو السائد فازداد تفشي الانتهازية والولاءات ،وتشكل رأي عام أو نسبة كبيرة ممن لهم مواقف سلبية من النقابات، فتقلص حجم الانخراطات وانخفضت العضوية إلى الحدود الدنيا ،وفقدت المقرات النقابية حيويتها، وظهرت إلى الوجود النقابات المستقلة والتنسيقيات كبديل عنها من أجل الدفاع عن مصالحها ولف حولها عدد كبير من الشغيلة التعليمية. وعرف المشهد النقابي انشطارات أضعف القوة النقابية وشل قدرتها على المقاومة والصمود، واستغلت الدولة هذه الأشكال الجديدة إلى حرب ناعمة مع النقابات كانت تتوخى منها تغيير المشهد النقابي الذي صارع كثيرا ضدها وهكذا تم احتواء العمل النقابي داخل النظم النيو ليبيرالية، واستبدلت المفاهيم بمفاهيم أخرى جديدة، فاختفى مفهوم الصراع الطبقي ليحل محله العمل التشاركي، والتشارك والتأميم والقطاع العام بالخدمة العامة، وهكذا أصبح الخلاف مجرد لحظة تختزل في شعار نزاع –تعبئة –اقتراح–تفاوض.

ومع استيلاء النيو ليبيرالية على التعليم بالكامل بواسطة برامج أصبحت تؤطر سياسة الدولة ،تحولت المدارس العمومية إلى مدارس نيو ليبيرالية حيث نجحت سياستها في فرض أنظمة وبرامج مستدامة ملزمة وشاملة، وأصبح النقاش حول التعليم والحاجة إلى تحويل أنظمته لتتوافق مع المتطلبات الجديدة (اقتصاد المعرف وتحول المعرفة إلى مهارات والمنافسة بين الموظفين وتطوير الرأس المال البشري وجعل المدرسة تعمل على النمط التجاري) ،وكان هذا هو الهدف.وفق المعايير المستوردة من عالم الأعمال أعادت النيو ليبيرالية تشكيل علاقات العمل في إطار المرونة والتعاقد وأشكال جديدة في التسيير والتدبير، ورافق هذا التحول هجوم على المكتسبات السابقة منها تجميد الأجور وإصلاح أنظمة التقاعد والمعاشات وتمديد سنوات العمل والحرمان من الترقي وربطه بالمردودية والتميز. وأصبح هذا هو الإطار الجديد لممارسة وظيفة التعليم. ونتيجة لهذه التغيرات ازدادت النضالات الجماعية تحركها التنسيقيات للدفاع عن المكتسبات السابقة، أمام تراجع الحركة النقابية التي اكتفت بدعم التنسيقيات ومؤازرة التنسيقيات، وهذه الأشكال الاحتجاجية الجديدة تعبر في الواقع عن تآكل الجسم النقابي وعلى درجة تحول العلاقة الاجتماعية والشغلية ،وهذه هي تجليات الأزمة التي تعيشها النقابات في حقل الصراع الاجتماعي ،وتعبر أيضا عن ما بعد التحدي النقابي مستقبلا الذي نخرته البيروقراطية وأصبح محكوما عليه بتقبل ما في الواقع كما أرادته النيو ليبيرالية، حزب جديد ونقابة جديدة وهذا هو التصميم الجديد الذي يطابق مواصفات النيو ليبيرالية . وعلى المستوى السياسة الداخلية تعبر عنه الدولة بالسلم الاجتماعي والتوافقي واعتماد مبدأ المشاورات والمشاركة في اتخاد القرارات.

لذا يجب على المناضلين والنقابيين العمل على خلق صيغ جديدة لتشكيل القوة في مواجهة المشاريع التراجعية والدفاع عن الكرامة والحقوق ومواصلة النضال من أجل مدرسة عمومية تخدم مصلحة أبناء الشعب والوطن.●

الشغيلة التعليمية : ظروف مهنية محبطة

محمد شاعر

الأقسام المشتركة

فروقات متعددة داخل الفصل الواحد تثقل كاهل المدرس

يجد العديد من المدرسون ،خاصة في الابتدائي وفي العالم القروي والأوساط شبه حضرية ،أحيانا كثيرة منذ أول سنة لتخرجهم من مراكز التكوين وهم مكلفون بما يسمى بالأقسام المشتركة ،التي تعتمد ها الوزارة كحل لنقص الموارد البشرية إضافة إلى سوء تقطيع الخريطة المدرسية .و تتسم هذه الأقسام بفروقات بين المتعلمين ، فهي متعددة المستويات والأعمار وبالتالي المواد ومقررات المواد والحصص الزمنية لكل مادة بالنسبة لكل مستوى، مما يجعل تدبيرها بالشكل الذي يؤدي إلى إنصاف تربوي بين تلاميذ هذه الأقسام وتلاميذ الأقسام ذات المستوى الواحد أمرا مستحيلا . وارتباطا بموضوعنا المتعلق بظروف اشتغال الأستاذ ، فإن هذه الأقسام المشتركة تمثل ثقلا كثيرا ما أفضى إلى تخلي مدرسين وتقديم استقالتهم ، ومنها صعوبة تدبير متوازن لحصص كل مستوى من المستويات الموجودة في الفصل ، وصعوبات تدبير قسم يضم أطفالا متفاوتي الأعمار أحيانا بست سنوات ،وصعوبات التحول من مقاربة منهجية إلى أخرى لا من مادة إلى مادة ولامن مستوى إلى مستوى ،وتعدد الأدوات الديداكتيكية التي على المدرس توفيرها في كل حصة من الحصص ، إضافة إلى المجهود الجبار الذي يتطلبه إعداد الدروس إذ على المدرس تحضير عدة جدادات والتمكن من الاستراتيجيات المخطط لها في كل جدادة. ولا داعي هنا لإبراز التأثير النفسي والصحي لكل هذا على المدرس ، لأن شرح الواضحات من المفضحات.

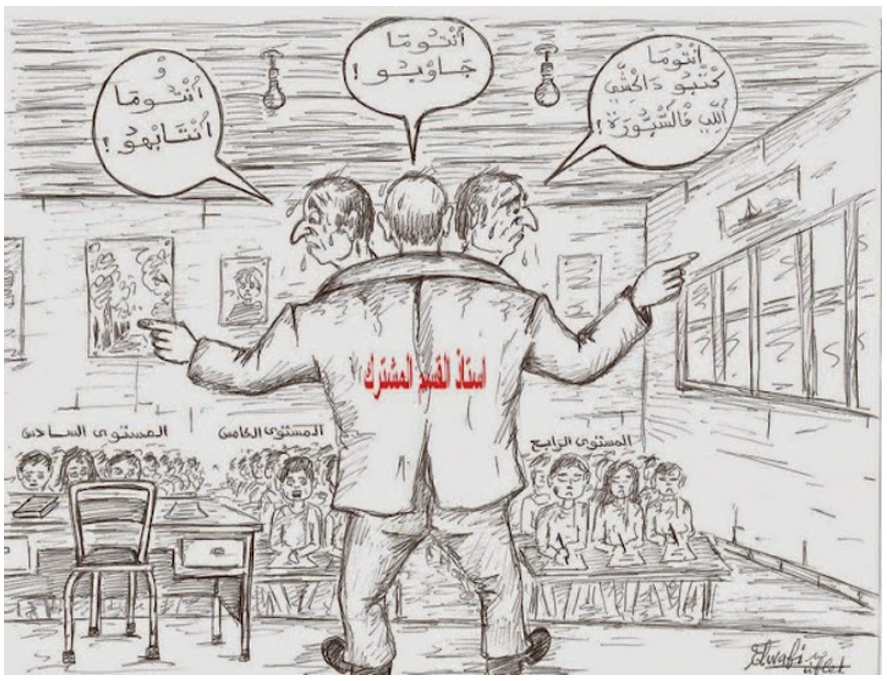

الاكتظاظ:

وضع ضاغط على الشغيلة التعليمية

من الظواهر التي تجعل مهنة التدريس إحدى المهام الشاقة في المغرب هي ظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها المدرسة المغربية . فباعتراف للجهة المسؤولة وعلى رأسها وزير التربية الوطنية ، وفي تصريح له يناير 2022 بلغت نسبة الاكتظاظ في الثانوي الإعدادي % 11 والثانوي التأهيلي 12% وهذا بمعايير الوزارة التي قررت أن الاكتظاظ هو حالة قسم يتجاوز 45 تلميذا وتلميذة، وفي هذا الاعتبار إلغاء للبعد التعليمي التعلمي الذي يرتبط فيه معيار العدد بمدى ملائمته للمقاربة البيداغوجية المعتمدة ، وطالما أن الوزارة تدعو إلى المقاربات البيداغوجية النشيطة يغدو التواصل التعليمي التعلمي بين جماعة القسم أمرا شبه مستحيلا أو قاصرا عن تحقيق الغايات من العملية في وضعية قسم يتجاوز عدد تلاميذه الأربعة وعشرين تلميذاوتلميذة، وتعوضه في الواقع مظاهر سلبية من فوضى وعنف وصعوبات ضبط مجموعات القسم ونقص كبير في تحقيق الغايات أو القدرات أو الكفايات.

وحسب تصريح للكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي في شتنبر الماضي لموقع "أصوات مغربية" تعود" أسباب الاكتظاظ إلى ضعف إمكانيات البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية والتجهيزات والموارد البشرية ." وهذا مايشكل ضغطا على المدرسين الذين يبدلون جهدا بدنيا ونفسيا وعقليا للوصول إلى مستوى من الأهداف المرجوة ،يؤثر على صحتهم النفسية والعضوية. فقد صرحت مؤسسة عمومية للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين ،حسب بحث أنجزته بشراكة مع فريق مختصّ من المهنيين بكلية الطب والصيدلة بمدينة الرباط، على المستوى الوطني، يهمّ الحالة الصحية النفسية والجسدية للأساتذة أن نسبة 10% في المائة من الأساتذة في المغرب مصابون بداء السكري ، وان 24 في المائة مصابون بالضغط الدموي.

مشكل الخصاص والفائض: اللا استقرارالنفسي والاجتماعي للمدرسين

تتجدد معاناة المدرسين بداية كل موسم دراسي مع مشكل الخصاص والفائض التي تعرفها مؤسسات تعليمية كل موسم دراسي نظرا لتدبير متأخر للبنيات التربوية للمؤسسات فيجد الأساتذة أنفسهم في وضعية فائض في مؤسساتهم الأصلية ، ويرتبط هذا الأمر حسب عبد الرزاق الإدريسي الكاتب العام السابق للجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي في تصريح لموقع "الجريدة التربوية" إلى أن "السياسة التعليمية بالمغرب لا تركز على التخطيط المدرسي رغم أهميته الكبيرة معتبرا أن العناية بالخريطة المدرسية أمر أساسي من أجل إنهاء هذا المشكل الذي يخلق ارتباكا عند بداية كل موسم دراسي ، ويعاني التلاميذ منه بسبب عدم حصول استقرار على مستوى المدرسين" . ولكن المشكل تمتد آثاره إلى المدرسين أنفسهم ، ومنها الانتظارية والهواجس من تعيين غير مناسب لا من حيث القرب او البعد عن السكن أو السلك الدراسي الذي سيعين فيه ولا يتطابق مع سلك تكوينه ، ولا من حيث تاريخ التعيين الذي قد يتأخر أو يأتي مفاجئا ويتطلب من المعني به تغيير السكن أو تغيير المؤسسات التي يدرس بها أبناؤه لملاءمة وضعيته الاجتماعية من حيث السكن ودراسة أبنائه مع تعيينه الجديد. وخلاصة الأمر وضعية لاستقرار مهني تخلق لا استقرارا اجتماعيا.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

سطوة الإعلام على المقاتل: صناعة الإثارة حول المقاومة

لم تصنع وسائل الإعلام لنفسها هذه السطوة على المقاتل الفلسطيني وحركات المقاومة، ولكن سياق كامل من التضخيم لدور الإعلام، يحدث تأثير سلبي على الوعي الفلسطيني والعربي بالمقاومة وحقيقتها ودورها، وبواقع تضحياتها، وفي الحيز الفلسطيني بات هناك من يمارس الدعاية لفكرة وصنعة "الدعاية والإعلام"، يعلي من شأنها وينسب لها أفضال شتى بدراية أو بغير دراية، وبقياس موضوعي أو بتغذية لأوهام مبطنة يظن فيها المثقف والصحفي لذاته دور قد يفوق المقاتل الذي يخوض الاشتباك الحقيقي على الأرض، وفصائلنا الوطنية التي قدمت أجيال من الشهداء على هذا الدرب.

إن هذا النقد لدور يتوهمه الإعلام لذاته ويسعى لتعميمه، وبناء سطوة معنوية يحدد بموجبها صورة الفدائي الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية كما يحلو له، لا يتصل ولا يسعى لتناول المقاومة وفعلها، كما ان موضوع هذا المقال ليس النقد بما فيه الموضوعي منه لبعض من تكتيكات المقاومة او اوجه القصور في ادائها ومسيرة عملها في مواجهة الاحتلال، ولكن بالأساس تلك المساحة الخاصة بتأثير سياق إعلامي مستدخل وغريب على أدبيات وتجارب وخبرات أنتجها شعبنا في مواجهة الاحتلال.

هذا السياق تغذى عبر محطات مختلفة على تجارب المقاومة اكثر مما شكل داعما لها، وصولًا لواقع بات فيه هناك فهم للعمل

السياسي والجماهيري؛ باعتباره كثير من الدعاية وقليل من الأفعال، ولكن الأسوأ على الإطلاق تلك التأثيرات الناتجة بعد حقبة الفضائيات العربية والتي تزامنت مع انتفاضة الأقصى الفلسطينية عام ٢٠٠٠، التي التقت فيها سطوة حكام الخليج على عديد من القوى الفلسطينية والعربية مع دور فضائياتهم وأجهزتهم الإعلامية المستحدثة، وهذا تحديدًا بات يعني أن قياس كثير من الفصائل لوزنها يتم ارتباطًا؛ بموقعها في نشرة أخبار "الجزيرة"، أو ترتيب ذكر جناحها العسكري على لسان مذيع يتلعثم في ذكر أسماء الفصائل والمناطق الفلسطينية، ورغم أن حجم الفعل المقاوم وجديته في محطات المواجهة الرئيسية تجاوز بكثير محاولات "السيطرة على صورته"، فإن هذا السياق من المقاربات الاعلامية لعمل المقاومة او لكفاح الشعب الفلسطيني لا زال مهيمنا على اداء اجهزة الاعلام العربي، اذ تقارب هذه المنظومات الاعلامية صورة وواقع المقاومة والكفاح الفلسطيني كما لو كانت صاحبة حق في التحديد والتظهير او التعتيم ضمنها، او حتى اخراجها بما يلائم تصورات فريق تقني يقارب المقاومة كما لو كانت مادة درامية تعتمد على الاثارة في شعبيتها وليس على ما تقدمه من دم وتضحيات حقيقية. <<<

التتمة في ص 11

55 عامًا على الانطلاقة... ماذا تبقّى من جبهة 1967؟

حسن شاهين

من يطالع عنوانَ المقالِ أعلاه سيخالُ أنّه نصٌ نوستالجيّ، مفعمٌ بالحنينِ للماضي والحسرة على الواقع، لكنّه ليس كذلك بل ربّما هو عكسُ ذلك؛ فالمقالُ يجادلُ بأنّه يمكنُ العثور في كلّ المظاهر والسمات، سواءً السلبيّة أو الإيجابيّة في الجبهة اليوم على البصمة الوراثيّة لجبهة 1967. هو كذلك محاولةٌ لفهم معنى وجود الجبهة الشعبيّة اليوم عبرَ البحث في معنى وجودها قبل 55 عامًا.تأسّست الجبهةُ الشعبيّةُ إطارًا يعتنقُ فكرين سياسيّين بينهما تناقضٌ جوهريّ، وهما القوميُّ والماركسي. فالأوّلُ يقومُ على الانتماء الثقافيّ القوميّ أساسًا للائتلاف والتحزّب بغض النظر عن الانتماء الطبقي، ينظرُ للأمّة غايةً لا مجرّد حقيقةٍ موضوعيّةٍ موجودة، ويسعى لتفوّقها وتسيّدها على الأمَم الأخرى. أمّا الثاني فيقيم تحزّبه على الانتماء الطبقي بغض النظر عن الهُويّة القوميّة، وترى الماركسيّة أنّ الرأسماليّة تستخدمُ العصبيّة القوميّة أداةً لتبرير مصالحها في التوسّع الإمبرياليّ حين تعطيها بعدًا قيميًا، حيث تصبحُ رفعة الأمّة وعزّتها قيمة سامية بحدّ ذاتها. وتتمكّنُ عبر ذلك من تجنيد العمال والفلاحين في حروبها، بينما عليهم بحسب الفكر الماركسيّ أن يتحدوا مع باقي العمال والفلاحين في العالم في وجه المُستغلّين الرأسماليّين. وتعدُّ القوميّةُ في السياق السياسي الغربي المعاصر فكرًا يمينيًا أصيلًا، وتصنف أحزابه بين يمين وسط ويمين فاشي واختلف الوضعُ في السياق العربيّ، فالحركاتُ القوميّةُ العربيّةُ الأولى كانت أقرب في التصنيف لليسار منها لليمين؛ لأنّها علمانيّةٌ ومناهضةٌ للاستعمار وتسعى لإقامة دولة حديثة على أنقاض الإرث العثماني، وذلك لا ينفي وجود سمات يمينيّة واضحة لديها، وحتّى فاشيّة في بعض الحالات. إنّ حداثيّة الحركات القوميّة العربيّة الأولى سمح بتطوّر تيّارات أكثر يساريّةً وقربًا من الفكر الماركسي داخلها، لكن سرعان ما تمّ إنهاؤها وإقصاء وتصفية رموزها بعد نشوء الدكتاتوريّات القوميّة كما في حالتي سوريا والعراق، ونذكرُ هنا النهاية المؤسفة لصلاح جديد وعبد الخالق السامرائي.من هذا العرض نجد أنّ الجمع بين الماركسيّة والقوميّة في الحالة العربيّة الخاصّة أمرٌ ممكن، لكنّه ليس مثاليًا فالتناقضاتُ تبقى حاضرة. والجبهة الشعبيّة عند تأسيسها شكّلت النموذج العربي الأنضج وربّما الريادي في ذلك، واستندت تجربتها إلى منطلقات أيديولوجيّة وسياسيّة، فمن الناحية الأيديولوجيّة كانت الجبهة ترى أن هناك علاقةً عضويّةً ووجوديّةً بين البرجوازيتين العربيّة والفلسطينيّة والإمبرياليّة العالميّة، وعليه استنتجت أن النضال الطبقي ضرورةٌ للتحرّر من الهيمنة الغربيّة. لكن لماذا ذهبت الجبهةُ إلى تبني الماركسيّة وعدم الاكتفاء بالاشتراكيّة حالًا القوى القوميّة العربيّة الأخرى؟ ربّما الأمرُ مرتبطٌ بلحظة التأسيس، حين كانت الأفكار الماركسيّة لها صدى عالميّ، خاصّةً المتعلّقة بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها والتحرّر من الاستعمار والعدالة الاجتماعيّة، وانتشرت بشكلٍ خاصّ بين شعوب العالم الثالث الخاضعة للاستعمار أو المتحرّرة منه حديثًا، وساعد على ذلك بشكلٍ كبير الدعاية السوفييتيّة والصينيّة، كذلك التجربة الملهمة للثورتين الكوبية والفيتنامية، حينها لم تكن تخلو أدبياتُ قوى التحرّر في العالم حتى غير الماركسيّة من شعاراتٍ ومفاهيمَ ماركسيّة، ويمكن أن نجد ذلك بوضوح في أدبيات حركة فتح على سبيل المثال حتى سبعينات القرن الماضي. من هنا تأتي المنطلقاتُ السياسيّة، فالشعبيّةُ على عكس حركة فتح لم تكن تعوّل على النظام الرسمي العربي، وكان لها موقفٌ نقديٌ واضحٌ منه بما فيه النظام الناصري، واعتبرت معظمه من ثالوث الأعداء؛ الإمبريالية العالمية والصهيونية والرجعية العربية، كما أنها لم تضع نصب عينيها مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني، فكانت معارضةً في زمن الشقيري، ولم تزاحم عرفات وحركة فتح على قيادة منظمة التحرير فيما بعد، وهذه المسألة الأخيرة لم تأخذ حقّها من النقد. على كلّ حال كان تبني الشعبيّة للماركسيّة في جانبٍ منه تأكيدًا لنهجها المعارض، حيث أبرزت تمايزها عن النظام الرسمي العربي بما فيه منظمه التحرير بالمعنى الأيديولوجي. ومن جانبٍ آخر نوعًا من البراغماتيّة السياسيّة المستترة إن جاز التعبير، رغم أنها دائمًا كانت تتهم بالجمود السياسي، فالشعبية بقيادة جورج حبش وفي ظل قناعتها بأن وجود إسرائيل يستند إلى دعم الغرب الرأسمالي، فإن الحليف الممكن لنضال الشعب الفلسطيني هو الشرق الشيوعي، فمالت في البداية نحو الصين وروجت لأفكار ماو تسي تونغ حتى توطدت علاقتها بالسوفيت نهاية السبعينات. والمفارقة التي تدعم التحليل أعلاه أنه لم يعرف عن مؤسسي الجبهة أنهم ماركسيين حين كانوا في حركة القوميين العرب بمن فيهم جورج حبش، الذي أقر بأنه تعمق بقراءة الماركسية وال لينين ية في محبسه السوري وليس قبل، رغم ذلك كان القرار بتبني الماركسية بعد تأسيس الجبهة، رغم معارضة بعض المؤسسين وعلى رأسهم وديع حداد. كانت الجبهةُ الشعبيّةُ ماركسيّةً وقوميّةً في علاقاتها ومواقفها السياسية، وأدبياتها النظرية، وشعاراتها، لكنها لم تكن تماماً كذلك في الممارسة النضالية خاصة في الجانب الاجتماعي والعمل الشعبي والجماهيري. يمكنُ الردُّ على الاستنتاج السابق بأن الظرف الموضوعي المحكوم بمعادلة الصراع التناحري مع الاحتلال فرض ذلك، وهذا قد يكون صحيحًا، لكن الظرف الموضوعي حجة ذات وجهين؛ فتأسيس الحزب السياسي يفترض أن يكون بالأساس استجابة لظرف موضوعي معين، فما معنى أن يكون تبنيك للماركسية هو الاستجابة التي رأيتها صحيحة للظرف الموضوعي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، لكنك في الوقت ذاته لا تستطيع أن تكون ماركسياً بسبب شروط الظرف نفسه! ولا أعتقد أن مقولة الاسترشاد بالماركسية كأداة للتحليل التي ظهرت في أدبيات الجبهة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحل هذه المسألة، فاستخدام أداة للتحليل لا يعني بالضرورة اعتناقها أيديولوجيا. إن المجادلة السابقة تبيّن أن حالة عدم الوضوح الأيديولوجي التي تعيشها الشعبية اليوم ليست طارئة ومنفصلة عن سياقها التاريخي بل هي نتيجة ذلك السياق. إنّ فهم كيف تبنّت الجبهة الشعبيّة الماركسيّة وقبلها القوميّة وكيف انعكس ذلك على الممارسة في مراحل تاريخها المختلفة مهم لفهم السياق التالي وصولًا إلى اللحظة الراهنة، وهذا المقال ليس عملًا بحثيًا، وهدفه لا يخرج عن هدف أي مقالٍ سياسيّ وهو طرح فكرة للنقاش والتطوير، وإسهام في التفاعل الفكري السياسي الذي يجب أن يبقى مستمرًا ولا يتوقف. لكن في النهاية، لا بد من التأكيد في الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس الشعبية على أنه ورغم كل النقد الذي يمكن توجيهه لها إلا أن وجودها والمحافظة عليها ضرورة، فدورها التاريخي لم ينتهِ بعد، رغم وعي واقعها الحالي "غير المثالي". إن تجربة الانتفاضات الشعبية العربية الأخيرة ومآلاتها غير السارة أثبتت من جديد أهمية وجود حامل سياسي منظم وإن كان عليلاً، وتنظيم الشعبية رغم أزماته قد يكون حاملاً لمشروع ثوري يساري مستقبلي حقيقي بالفكر والممارسة، حين يأتي أوانه في مستقبل ليس لنا خيار سوى العمل على نثر بذوره علها تزهر بعد زمن نأمل ألّا يطول.

× نشر هذا المقال في العدد 45 من مجلة الهدف الإلكترونية

صيرورة غرق المغرب في أزمة اقتصادية اجتماعية سياسية

غني القباج

المغرب يغرق في أزمة اقتصادية اجتماعية سياسية رغم مظاهر الاستقرار المزيفة التي تفرضها السلطوية والمقاربة الأمنية للتحكم في الوضع، فالاقتصاد المغربي اقتصاد يسير نحو الإفلاس الشامل وخضوعه بدون حدود لمصالح الرأسمالية الامبريالية.

النمو الاقتصادي في البلاد في أواخر عام 2022 وأوائل عام 2023 يشهد تباطؤا كبيرا، إذ لم يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 1.1٪ سنة 2022 بسبب تدهور الإنتاج الزراعي واستمرار ارتفاع التضخم مما يضرب القدرة الشرائية للطبقات الشعبية و المتوسطة. ينضاف ذلك إلى استمرار نفس السياسة الاقتصادية والمالية للنظام السياسي ولحكومته التي تغطي عجز المالية العامة باللجوء إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الامبريالية. ومع ذلك تُزَيِّفُ الحكومة بخطابها حول "الدولة الاجتماعية" حقيقة أزمة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المغرب.

هذا الواقع يفضحه العجز المالي لميزانية الدولة الذي سيصل إلى 164 مليار درهم كما وضح الاقتصادي نجيب أقصبي. أما البنك الدولي فقد قدر إجمالي الدين الخارجي المستحق على المغرب يبلغ 65.414 مليار دولار سنة 2021 كما جاء في تقريره الأخير "تقرير الديون الدولية 2022، وإحصائيات الديون الدولية المحدثة". وتشير مؤسسة "بروتون وودز" إلى أن هذه 65.414 مليار دولار تشمل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي المقدر ب 4.085 مليار دولار مقابل 3.906 مليار دولار في عام 2020.

من جهته، الخبير الاقتصادي نجيب أقصبي يؤكد "أن خدمة الدين ستصل إلى 109 مليارات درهم في عام 2023"... لتستمر دوامة الديون التي تعرفها المالية العامة والارتهان إلى تعليمات المؤسسات المالية الإمبريالية منذ سنوات عديدة.

النمو يعتمد على الفلاحة ومستوى هطول الأمطار دون الرقي بتطوير الصناعة الغذائية للمنتجات الفلاحية. واستمرار ارتفاع أسعار الطاقة مع تغييب سياسة إعادة تشغيل مصنع تكرير البترول "لاسامير". مما ينذر بارتفاع قياسي لمعدل التضخم خلال سنة 2023 الذي غالبا سيمتد إلى سنة 2024.

كل شيء يشير إلى أن النظام السياسي يوجد في وضع مالي واقتصادي كارثي للغاية. وسيكون لهذا الوضع تداعيات كارثية على الحياة الاجتماعية للسكان المغاربة، الذين يعانون من فقر مدقع.

إن الوضع المالي والاقتصادي يجعل المغرب في حالة أزمة مستمرة ستؤدي مع استمرار سياسية النظام السياسي الاقتصادية العرجاء إلى حالة الإفلاس وتجعل آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2023 ضعيفة وفق ما جاء في الميزانية العامة للمغرب وسيعمق الركود الاقتصادي الذي يجتاح أوروبا وأزمة حرب أوكرانيا ضعف صادرات المغرب إلى أوروبا ليستمر استفحال أزمة الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع تقلص الإنتاج الزراعي ونقص في المواد الطاقية.

وعكس الصورة التي يصدرها نظام المخزن في إعلامه الرسمي وعلى صحافته في الجرائد الإلكترونية وفي وسائله للتواصل الاجتماعي، فإن وضع الشعب المغربي سيزداد سوءا والأزمة الاقتصادية أصبحت هي القاعدة ولحظات الخروج منها استثناء بدون آفاق تجاوزها. ●

تتمة: سطوة الإعلام على المقاتل: صناعة الإثارة حول المقاومة

>>> يمكن القول: أن هذه المرحلة اختتمت بما لا يقل في السوء أو الصفاقة من قبل هذه الفضائيات؛ حين بدأت تتخلى عن ادعاءات الموضوعية وتقدم ذاتها كمنابر تدافع عن حقوق الفلسطينيين على طريقتها طبعًا؛ تجابه غارات الإف ١٦ بصراخ مذيعتها الشهيرة على "ضيفها " الناطق العسكري الصهيوني، أو بجملة اعتراضية يذكرها مقدم النشرة، وصولًا لما يمكن وصفه بعصر الاستيلاء على رواية مقاومة فلسطين وأهلها ومصادرتها لحساب هذه المحطات ومشغليها ومموليها. بعيدا عن اي مساس بالمناضلين والمقاومين او قادتهم الذين قد تستضيفهم هذه البرامج، بات واضحا ان رهان الإعلامي على الغموض والموسيقى التصويرية التي توحي بخطورة ما سيقال، حفيف الورق والإضاءة الخافتة، كما لو كانت هي الحدث، أو ان أسرار المقاومة اصلا مطروحة امام مقدم البرنامج، أو ان قيادتها ستطلعه حقا على اسرار تتعلق ببنيتها، أو ان دوره سيتجاوز كونه ناقل لرسائل محددة قد يرغب من يخوض القتال الحقيقي مع العدو بتمريرها، فيما رهان المقاتل والمناضل على قدرته على تمرير رسالة عبر جهات اعلامية اقل ما يقال انها لم تكن حليفة او حريصة على المقاومة وأهلها، وهنا الرأي الذي تنطلق منه هذه القراءة، ان فائدة تمرير هذه الرسائل بطرق وسياقات مثل هذه تبقى اقل بكثير من الأضرار المترتبة على ترك هذا السياق يهيمن على صورة المقاومة، فهذا القتال والصراع لم يتعلق يوما بالاثارة او بمهارات المعد التلفزيوني او بانزياح ولاءات الفضائيات واصحابها، ولكن بدم أثمان وتضحيات حقيقية، وكذلك بحقائق ووقائع تجري على الأرض، فلم يقاتل شعبنا لأنه يتعطش لمشهد مثير ولكن لأنها فلسطين مركز الصراع بين تمام الحق والعدل والانسانية وتمام الباطل والاعتداء والعنجهية والعدوان والظلم والغزو.

صحيح أن هذا البرنامج والسياق الذي يأتي منه وأشباهه لم يحتكر الحديث عن المقاومة، ولكن نقطة الخطورة أن مفرداته حول الاسرار والمفاجئات والاثارة، باتت جزءًا مهيمنًا من حديث المقاومة عن ذاتها؛ كما لو كانت قيمتها الجوهرية تكمن في إثارتها لا عدالتها وتضحيات رجالها ونسائها.

واقع الحال أن الأسرار تتصل بالتخطيط والتحضير، وبالتأكيد هذا لن يكون هناك مجال لإعلانه، أو بأسماء ومواقع وأدوار الرجال والنساء الذين يحملون عبئ المقاومة على ظهورهم، وهذا ليس من الحكمة في شيء التلميح أو البحث عنه، ولكن الصراع يدور على الأرض؛ حول أسرار من نوع مختلف، لا مفاجآت مدوية فيها ولا ضربات قاصمة بل استنزاف مستمر للعدو.

هذا صراع يخوضه شعب فلسطين في كل دقيقة بلحمه ودمه؛ ما يصنع فيه الفارق آلاف من المعتقلين الذين يقررون الصمود وإخفاء ما استطاعوا من الأسرار في صدورهم، وآلاف أخرى من رفاقهم المقاتلين الذين يدركون جيدًا أن ثمن الاستعراض والثرثرة لم يعد أمن المقاومة فحسب، بل أرواح مئات من ذويهم وجيرانهم؛ إذا ما تسربت معلومة للعدو حول مواقعهم أو حتى هويتهم وحقيقة مهماتهم ضمن المقاومة.

ما السر الذي يبحث عنه او قد يحضره صحفي لمشاهديه من ازقة مخيم جباليا او بلاطة او جنين او شوارع البلدة القديمة في نابلس او الخليل؟ وفي غارته على مجموعات المقاومة في الضفة المحتلة؟ كم طلقة في مخزن البندقية؟ حقيقة عددهم أو تسليحهم أو عوامل تشكلهم؟ في الواقع إن هذه الصفقة المسمومة التي تسمح للفدائي بتقديم سرديته وروايته وتمنح المذيع وفضائيته شرعية تحديد من يسرد ومتى وكيف، بالتأكيد ستخدم الطرف الثاني وليس الأول على الأقل حسب تجارب شعبنا مع حالات سابقة مماثلة، وهنا التحذير او النقد الرئيسي يتعلق بمنح مشروعية لمثل هذه "الممارسات الاعلامية"، وهو أمر عابر لفصائل العمل الوطني والمقاومة، ولا يتعلق بحلقة او برنامج معين او فضائية بعينها، ولكن بسياق ونمط من الممارسات يجب الوقوف عنده بالنقد والتمحيص.

المقاتل والمجموعة والفصيل؛ تسليحها وعديدها وعوامل تشكلها، هي موارد يملكها الشعب الفلسطيني؛ يوظف فيها قدراته ويدفع ضريبة وجودها من دمه، وهناك ما أرساه شعبنا؛ بشأن التصرف في هذه الموارد؛ حري بالمقاتل وقائده كما حاضنته الالتزام بها، هذا لا علاقة له لا بتقييم أو قياس لمقدار البطولة والتضحية والفداء الذي يقدمه مقاتل لشعبه، ولكن له علاقة؛ بقيم نحن أحوج ما نكون لاستحضارها دائمًا، كجزء من وصفة النصر: الانضباط، والتسييس في كل فعل وعند كل قرار.

من تشكلت لديهم صورة النضال الوطني الفلسطيني، بتعبيرات القادة الشهداء من مؤسسي فصائل الثورة والمقاومة، ارتبطوا بعدالة هذه القضية، و باستعداد فدائييها للتضحية جيل بعد جيل، بعدالة النضال حتى في اشد اللحظات سواد وحلكة ويأس، ولو كانت المقاومة طلقة أخيرة في بندقية فدائي او فدائية وحيدة، لقاتلوا معها ودفاعا عنها، من هذا السياق جاء مناضلي شعبنا الذين يتقدمون الصفوف من مواقع الجنود او القادة في ساحات المواجهة مع العدو، وبالتأكيد لا ينقصهم ابدا إدراك هذه المعادلة، معادلة مفادها أن المقاومة وفصائلها ومقاتليها لا تحتاج لتقديم حرف واحد من التعهدات والوعود او الاسرار ليكون الفلسطيني والعربي المؤمن بعدالة قضيته معها ولو على حجر ذبح.●

عن بوابة الهدف الإخبارية

صندوق النقد الدولي ، كابوس يجثم على شعوب العالم

عزيزة الرامي

يزعم صندوق النقد الدولي أن مهامه وأهدافه تكمن أساسا في مساعدة الدول النامية لتحقيق تنمية مستدامة ورخاء لشعوبها ، وبهذا تلجأ عدة دول له باعتباره الملاذ الأخير للتزود بالسيولة، فترتفع مديونيتها وتتفاقم سنة بعد سنة وتتسع دائرة الفقر والبطالة.

يعمل صندوق النقد الدولي في حقيقة الأمر على ابتزاز دول كثيرة ، فيجرد ويدمر الحلم في مستقبل أفضل لعدة أجيال من البشر بشكل عام والشباب بكل خاص، وتعتبر شعوب ما يسمى بدول العالم الثالث أكثر من يعاني من ابتزازه وجبروته.

مؤتمر بروتون وودز : بداية الابتزاز

بينما كانت الحرب العالمية الثانية تخيم على أروبا، استضافت الولايات المتحدة الأمريكية وفدا يتكون من 44 دولة لحضور مؤتمر بتاريخ 14 يوليوز 1944 بمدينة بروتون وودز ، وكان هدف هذا اللقاء هو " صياغة أسس نظام نقدي جديد لما بعد الحرب العالمية الثانية" ، وإبان هذا المؤتمر تم الاتفاق على خطة جديدة تقضي بضرورة استحداث نظام نقدي عالمي جديد، لم يكن له أي مثيل في تاريخ النقود أبدا، وتجدر الإشارة أنه كان مقترح الوفد الأمريكي والذي وافق عليه المؤتمر ويتمحور حول " الدولار الأمريكي" أولا وأخيرا ، و الذي سيكون الأساس في تحديد باقي عملات العالم، هذا بالإضافة لضرورة تأسيس منظمات دولية أخرى مختلفة، تكمن مهمتها في مراقبة عمل النظام النقدي الجديد والعمل على استقرار هذا النظام من خلال منح القروض للبلدان التي تعاني ضعف ميزانيتها.

و تجدر الإشارة أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن في توزيع أعباء القروض على أطراف متعددة، و أن تضمن لنفسها القدرة على التحكم بالتدفقات المالية الدولية، وأخيرا بما أن حجم الاقتصاد الأمريكي كان ينمو سريعا في تلك الفترة فقد اتخذت التدابير اللازمة لضمان التزود بحاجياتها الأساسية من المواد الخام وثانيا فتح أسواق جديدة عبر العالم لتصريف الانتاج السلعي الفائض.

و لتحقيق هاته الأهداف كان على الولايات المتحدة الأمريكية إزاحة الجنيه الاسترليني واعتماد الدولار الامريكي وتثبيته مقابل كل العملات وإقامة المركز المالي الأول ب "وول ستريت" بدل مركز لندن سابقا.

وذلك بهدف تقييد سيادة باقي الدول وإخضاع العالم لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أما عن حقوق التصويت بالصندوق فهي كانت بعيدة عن الديموقراطية ورأي الأغلبية كحد أدنى ولاتزال لليوم، فلم يكن مقررا أن تكون جميع الدول متساوية بالحقوق والواجبات أو أن تمارس دورها بناء على نسبة مواطنيها مقارنة بعدد سكان العالم بل بناء على مقدار المبلغ الذي تدفعه كل دولة للاكتتاب وهكذا حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة المطلقة على القرارات الخاصة بالصندوق.

كانت قواعد الحصول على العضوية في الصندوق هي كشف الدول الراغبة في الانضمام حساباتها وان تودع مبلغا من المال ومقدارا من الذهب وبالمقابل يصير من حقها التزود بالسيولة المالية بمقدار ودائعها في حالة تعرضها لمشاكل في ميزانيتها، على أن تدفع فوائد معينة على المبالغ المستلفة، وأن تلتزم بأولوية تسديد القروض الخاصة بالصندل قبل أي دائن اخر، باعتباره دائن ممتاز.

و بدا الصندوق برأسمال مقداره 8،8 مليار دولار جمعه من حصص الدول الأعضاء والتي تكونت حصصها من 25 بالمئة من الذهب و75 بالمئة من عملة البلد،و بما أن إسهام الولايات المتحدة الأمريكية بالصندوق كان أكبر حصة بمقدار 2،9 مليار دولار فقد استطاعت أن تتمتع بنظام تصويت المرجح ويجوز لها استخدام حق النقض " الفيتو" في كل عمليات التصويت.

أما عن قيادة الصندوق، فقد تم اختيار مجلس محافظين يشرف عليه 12 مديرا تنفيذيا وصارت القيادة من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية.

و بحسب اتفاقية الصندوق فإن أهدافه تكمن في :

- تشجيع التعاون الدولي في سياسة النقد.
- تيسير التوسع والنمو للتجارة الخارجية.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف.
- تدعيم الثقة بين الأعضاء وإتاحة الفرصة لها لاستخدام موارده لتصحيح اختلالاتها المالية دون اللجوء لإجراءات مضرة بالرخاء الوطني والدولي.
- العمل على تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية دون اللجوء للعمل على تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية دون اللجوء لإجراءات مضرة بالرخاء الوطني والدولي.

هاته العبارات الطنانة ترن في أذان السامع وتجعلك تقول على أنه مؤسسة حيادية لها منزلة تعلو على الدول ولا تخضع لعوامل وحسابات سياسية ورأسمالية، والحقيقة هي أنها مؤسسة من إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية والطرف المهيمن عليها والتي رسمت خطوطها العريضة بما يخدم مصالحها الخاصة لفرض ليس هيمنتها العسكرية ،فقط، بل هيمنتها الاقتصادية على العالم ومن أجل ذر الرماد على الرأي العام وتحويل الأنظار عن هذه الأهداف والنوايا، قرر المؤسسون الأوائل لصندوق النقد الدولي في سنة 1947 تقليدا بإسناد قيادة الصندوق لشخصية غير أمريكية.

و وقع الاختيار في سنة 1946 على المواطن البلجيكي " كميل جوت" كأول مدير عام للصندوق والذي كان وزير للمالية ببلجيكا. واستمر كمدير له حتى عام 1951 حيث ركز جهوده خلال تلك الفترة على اعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة وإحكام الرقابة على هذا النظام لضمان للشركات الأمريكية والدولية العملاقة للتمتع بالأمان والاستقرار في تصدير السلع وشراء المواد الأولية ولكن التطورات السياسية التي حصلت في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية قد كانت مصدر قلق كبير للصندوق والولايات المتحدة الأمريكية فقد ضيقت عليه مساحة فاعليته بفعل مقاومة " الاتحاد السوفياتي كقوة صاعدة مقاومة له وللنظام الرأسمالي الاستغلالي بقيادة القائد الشيوعي جوزيف ستالين ،و من خلال توسع دائرة الدول الرافضة لهذا القطب الرأسمالي وتوسع دائرة حلفاء الاتحاد السوفياتي والساعين لإسقاط النظام الرأسمالي أي الكتلة الشرقية.

وعقب الثورة الصينية الشعبية وتسلم ماوتسي تونغ الحكم في 1949 وتطبيق الاقتصاد الموجه مركزيا بإغلاق حدود الصين في وجه المستثمرين الأجانب، و اندلاع الحرب في كوريا والتي تكبدت فيها أمريكا خسائر بشرية كبيرة.

برامج التكيف الهيكلي : الصندوق يضفي المنهجية على إجراءاته.

أدرك الصندوق على أنه يجب أن يركز جهوده في لعب أدوار في تحفيز مجموعة من الدول النامية لتنفيذ إصلاحات تتماهى مع النظام الرأسمالي الاستغلالي وهو ما حدث خلال سنتي 1978 و1979.

أولا في أبريل 1978 جرى استكمال اللوائح الداخلية السائدة في الصندوق من خلال تضمين فقرات تتعلق ب " المساندة المالية" وهي الوظيفة الأساسية الجديدة للصندوق وتكمن في منح البلدان النامية قروض و"المساعدة الفنية" والتي تعني الفصل بين صلاحيات وقرارات الجهاز الحكومي والقرارات المتعلقة ببنيان المصرف المركزي للدولة المعنية وبذالك يتقلد المناصب الرفيعة بوزارات الاقتصاد والمصارف المركزية أشخاص ذو صلة وثيقة بالصندوق.

أما الفقرة المتعلقة "بالرقابة" وتعني أن الصندوق أجاز لنفسه الحق بالتدخل في سيادة الدولة المدينة له.

أما في سنة 1979، عرض الصندوق على العالم "برامج التكيف الهيكلي" باعتباره أداة ستكون سارية المفعول بصفة عامة، ومؤشرا على الاتجاه الذي سينهجه مستقبلا وبأنها من خلال مبدأ " المشروطية" تراعي الأهمية المتصاعدة للتدفقات المالية العالمية من خلال 4 مصطلحات " الليبرالية - تحرير - استقرار - خصخصة" وتتلخص الشروط المفروضة على الدولة المدينة له كالتالي:

- الوصول لحالة التوازن في ميزانية الدولة من خلال انتهاج التقشف المالي وإلغاء الإنفاق الحكومي لمناح معينة.
- خفض قيمة العملة الوطنية لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
- إلغاء القيود على الواردات السلعية وتداول العملات الأجنبية
- تعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج السلع والبضائع القابلة للتصدير.
- إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية
- خوصصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة.
- تشريع لوائح قانونية تضمن حقوق المشاريع الخاصة.

وهكذا فإن كافة هاته الإجراءات كانت لها نتائج وخيمة على الطبقة العاملة والفقراء، فالأجور جمدت أو خفضت وجرى تسريح الكثير من العمال/ات.

و من ناحية أخرى تركزت نتائج تقليص الإنفاق على قطاع التعليم والصحة في جميع هاته الدول النامية وإلغاء الدعم المالي المخصص للمواد الغذائية الأساسية وخفض قيمة العملة الوطنية وبالتالي تدهور القدرة الشرائية لدى غالبية الطبقات الشعبية.

كما أن تقليص حجم الائتمان الداخلي بفعل الزيادات على معدلات الفائدة قد انعكست سلبا على المشاريع الزراعية والحرفية الصغيرة ذات القروض الميسرة وأجبر العديد منهم على إعلان الإفلاس وتسريح العمال لديها مما أدى لتفاقم البطالة بشكل مخيف.

و تجدر الإشارة على أن سبب إلغاء القيود المفروضة على السلع المستوردة والتعامل بالعملات الأجنبية هو تدفق رأس المال الأجنبي والسلع الأجنبية على البلد المعني بلا قيد أو شرط وإغراق السوق المحلي بسلع زهيدة الثمن مما أدى لموجات إفلاس واسعة للاقتصادات المحلية فبعد أن كانت الدول الإفريقية تصدر المواد الغذائية أصبحت اليوم تستورد جزءا مهما منها مما أفقدها السيادة الغذائية.

بكل تلك السياسات الرأسمالية فقد جرى تخفيض المستوى المعيشي للطبقات الشعبية الفقيرة واستفحال الفقر والمجاعة والأمية بالدول النامية والإفريقية بوجه خاص.

واتسعت هوة التفاوت الاجتماعي وبهذا فإن الصندوق قد حقق أهدافه بنجاح باهر وأمن فرصة الاستثمار والزيادة في معدل الربح لأن خفض الإنفاق الحكومي يعني أن البلد المعني، ستتوفر لديه القدرة المالية لتسديد ما بذمته من ديون ومسألة خفض قيمة العملة الوطنية فقد سمحت للمقرضين الأجانب بزيادة أرباحهم بشكل كبير وكذلك مسألة الزيادة بالمعدلات الفوائد.

هذا الوضع الذي سيتسبب في انصياع وطاعة وتكريس التبعية للدول وحكوماتها الراغبة بالاقتراض للجهات المقرضة.

وبالتالي فإن إجراءات الصندوق تشترك في الخصائص الثلاثة التالية ،تحميل الجماهير الشعبية أضرار فادحة، وانطوائها على منافع للمستثمرين الدوليين ، وتكريس التبعية للأسواق المال العالمية.●

الشباب والعمل النقابي–قطاع التعليم نموذجا–

يوسف احا

عندما يتم التداول في علاقة الشباب بالعمل النقابي تسير بنا الاذهان إلى التمييز بين النقابات المهنية والتي يتواجد بها نسبة اكتر من حيت التمثيل الشبيبي (قطاع التعليم والوظيفة العمومية بشكل عام) مقارنة مع النقابات العمالية(قطاع الخاص) مايؤشر عموما على تدني نسبة الشباب بالنقابات، خاصة وأن أعدادا كبيرة من الشباب عاطلون عن العمل ولا توجد أي فرص عمل لهم، مما يعني لن نجد لهم انخراطاً بالعمل النقابي بعيداً عن الاستقرار الوظيفي والعمل، لذلك لابد من حث الشباب والشابات خصوصاً للسعي لإيجاد فرص عمل والبحث عن مساحة لهم على قاعدة أن الحق ينتزع بالنضال ولايعطى عن طيب خاطر من الباطرونا وأن ينخرطوا بالعمل النقابي بشكل أكثر فعالية ودينامية كبيرة مع تحمل المسؤوليات في هدا الصدد.

يعتبر دور الشباب النقابي مهم جدًا للنقابات في حركة التنظيم للمستقبل، فالنقابات بصفة عامة وبالنظر لتاريخها ودواعي النشأة يمكن القول انها منظمات ذات قوة وفعالية، وتلعب دورًا مهمًا في زحزحت موازين القوى حسب المرحلة والزمان وحتى الرقعة الجغرافية ، وبالرغم من ذلك فإن الدور التقليدي الذي تبذله النقابات في تحفيز الشباب على الانضمام لها يعمل على تقليص الوصول إلى فئة الشباب، كما أن الاشكالات والتراجعات المتوالية للنضالات النقابية رغم اهميتها والتراكمات السلبية عن النقابات دور في تكوين تصورات تسمح لنا بالقول انها تحيل دون الالتحاق الشباب بالنقابات.فيرى معظم الشباب أن الانضمام للنقابات مرتبط بكبار السن فقط ولامجال لهم داخل مربع النقابات.

والملاحظ كذلك أن أثار التغيرات الاقتصادية والازمات المستمرة المرتبطة أساسا بالنظام الرأسمالي على فئة العمال الشباب، تؤدي حتما بارتفاع في مستوى عدم الاستقرار لدى الشباب وانعدام الأمان الاجتماعي، وبما أن وضعهم غير مستقر في سوق الشغل، فيتوقع منهم الانضمام إلى النقابات العمالية، بالمقابل وكما سبق دكره فلا يزال العديد منهم غير مرتبطين بالعمل النقابي، فالنقابات تعاني من نقص واضح في فئة الشباب، ومن جهة اخري نرى إيمان الشباب بالدور الفاعل للنقابات والعمل النقابي واعتبارها عاملاً للتحصين مكتسبات والدفاع عن باقي الحقوق لرفع مستوى المعيشة في حياتهم العملية، فيتوجب على النقابات تطوير ادائها النضالي واعطاء مساحات اكبر للشباب من أجل الدفاع عن مصالحهم، وخلق اجواء جييدة لأقناعهم بالانضمام إلى النقابات مع إشراكهم في العمل النقابي، اعتبار ان الشباب هم القوة النقابية مستقبلا والحفاظ على استمرارية العمل النقابي كما سنستنج ان دور الشباب في العمل النقابي والحركة النقابية عامة من خلال منحهم الأنشطة، وتسلمهم للمواقع الهامة في الصراع ضد الباطرونا والحكومة، ومنحهم كل الامكانات لصقل التجربة حتى يستطيعون معالجة وحل قضاياهم واهتماماتهم والتعبير عنها.

ادا اعطينا حييز فيما سبق لدور الشباب في العمل النقابي فيجب علينا حتما التطرق لبعض التحديات الكبرى التي تواجهها هده الفئة الحيوية في الواجهة النقابية،وللتدقيق اكتر فتعد خوصصة القطاع العام بالمغرب مند تمانينات القرن الماضي من بين الأمور المهددة لوجود القطاع العام ونقاباته بسبب السياسات المعتمدة، مما يؤدي إلى استنفاد القوى العاملة،وهنا الأمر يحتاج إلى العمل المضني ضمن النقابات،وان تحدتنا كدلك عن الفجوة العمرية -بين جيل الشباب و الاجيال السابقة-تعتبر واحدة من التحديات أمام دور الشباب في العمل النقابي ليتم النظر للشباب على أنه جيل يفتقر إلى الخبرة والممارسة النقابية مما يحرمهم من الوصول الى مراكز صناعة القرار داخل التنظيمات النقابية خاصة تلك المهيمن عليها التوجهات البيروقراطية رغم تواجد لجان واتحادات شبابية تقريبا بكل المركزيات النقابية، ولكن معظم هذه اللجان ليس لها أي تأثير ماعدا حالات نادرة جدا والمتواجدة في بعض القطاعات التابعة للوظيفة العمومية فعادة ما تكون سياسات وبرامج النقابات غير متماسكة وفقدان المصداقية كما ان عدم التزام الشباب بالعمل النقابي وانعدام الاهتمام به اصلا بسبب استهلاك الوقت في العمل والاستلاب السائد في صفوف الشباب، اضافة الى الاتجاهات المتنامية بين فئة الشباب لتجنب الأنشطة النقابية والعمل النقابي زد على هدا القوانين المكبلة للنضال النقابي التي تحد منه (مدونة الشغل) والاخرىالتي تمنعه(القانون الجنائي 288).

التجارب بالمغرب تؤكد لكل متتبع ان نضالات الاساتدة المتدربين والتنسيقية الاساتدة المفروض عليهم التعاقد ولدت وتشكلت من رحم معاناة الشباب وتنامي وعيهم بضرورة التنظيم لتحقيق اهدافهم لكن بعيدة عن التنظيمات الشبيبية النقابية ففي بعض الأحيان تعطى مسافات ما بين الطرفين دون اعطاء مبررات لدلك اللهم ادا استتنينا الفارق الميداني.

الشباب في العمل النقابي بقطاع التعليم.

يعتبر مجال التعليم اكتر القطاعات الشائعة في قلب العمل النقابي نظرا لخصوصيته والفئة المستهدفةمن أساتدة وأطر تربوية متأترة بواقع التعليم والوعي بضرورة النضال والانخراط النقابي ولكن كل وهدفه من هدا فهنالك من ينظر للنقابة هو التحرك على ملفات نقابية بمضمون نضالي حقيقي والبعض الاخر هو التحرك على ملفات بمنطلق انتهازي(هدا مرفوض من المناضلين الحقيقيين) وهناك طرف يعتمد على تواجده النقابي بوعي سياسي كحقل من حقول الصراع الطبقي موجه ضد البنية السائدة الحالية من خلال مواجهة النظام وفضح البيروقراطية و الباطرونا والشباب هنا متواجد في كل هده التوجهات رغم ان عادة الشباب في قطاع التعليم يأتي من تجارب سياسية مختلفة ومصدرها بالاساس هي الحركة الطلابية بشكل مهم او حركة المعطلين بشكل اقل طبعا،حسب هدا التحليل يتضح ان الشباب ينصهر من داخل النقابة بدون تمييز الموقع بحكم خصوصية الشباب في المقابل نجد التواجد الشبابي بنقابات التعليم تقتصر على احدات هياكل وفقط وتستنسخ هياكل النقابة الام دون الاجتهاد بالاعتماد على الخصوصية الشبيبية (لجن ادارية مكاتب وطنية،فروع محلية...) ما يجعلها اما تكون معادية للنقابة وتصرف فيها ازماتها حسب الشروط او تكون ديلية بعيدة عن الابداع النقابي التعليمي هدا لايعني ان هنا وجهة نظر تهاجم تنظيم نقابي شبيبي ولكن لأثارة الانتباه في مضمون النضال النقابي بقطاع التعليم عند الشباب الدي كان المراد منه تطوير الاداء العام والحفاظ على الاستمراية والسير قدما في تسييد الطابع الديمقراطي والكفاحي الخاص بنساء ورجال التعليم.

فالتجارب بالمغرب تؤكد لكل متتبع ان نضالات الاساتدة المتدربين والتنسيقية الاساتدة المفروض عليهم التعاقد ولدت وتشكلت من رحم معاناة الشباب وتنامي وعيهم بضرورة التنظيم لتحقيق اهدافهم لكن بعيدة عن التنظيمات الشبيبية النقابية ففي بعض الأحيان تعطى مسافات ما بين الطرفين دون اعطاء مبررات لدلك اللهم ادا استتنينا الفارق الميداني.

ولدا فعلى التنظيمات النقابية الشبيبية المهتمة بمجال التعليم ان تطرح عدة اشكالات للنهوض بمسارها النضالي أولهما علاقة بتشجيع الشباب اساتدة واطر تربوية وعرضيين....باهمية النضال النقابي ورد الاعتبار له،تانيا استيعاب التجارب النضالية والكفاحية،تم تكوين الاطر وفق المبادىء السامية للعمل النقابي الجاد والاصيل،الاهتمام بقضايا الشبيبة المدرسية من طلبة ومعطلين.●

فيلم "فرحة"
صورة حقيقية عن الإجرام المتأصل في الأيديولوجية الصهيونية

محمد شاعر

عرض خلال مهرجان الفيلم العربي المنظم أواسط شهر أكتوبر في الدارالبيضاء الفيلم الأردني "فرحة " لمخرجته دارين .ج. سلام ، وكان قد عرض لأول مرة في مهرجان تورونتو السينمائي في 14 سبتمبر 2021، وبدأ بثه على نتفليكس في 1 ديسمبر 2022 وفاز في عدة مهرجانات بجوائز تدل على ما تميز به هذا الإبداع الفني من تمكن لمخرجته ولممثيله من أدوات عملهم . وبعيدا عن الجانب الفني فقد أثار عرضه حفيظة الكيان الصهيوني لكون الفيلم يستعيد من خلال قصة واقعية حقيقة الكيان الصهيوني ككيان مجرم أرسى دعائم كيانه بتقتيل ممنهج للشعب الفلسطيني لاستئصاله نهائيا من أرضه ، ولم يستثني في ذلك حتى الأطفال الرضع، وأستحضر هنا مجرمة الكيان الصهيوني خلال الخمسينيات و الستينيات والسبعينات من القرن الماضي "غولدا مايير" التي كانت تقول : "كل صباح أتمنى أن أصحو ولا أجد طفلا فلسطينيا واحدا على قيد الحياة"، ولعل هذه القولة كان يجري تحقيق مضمونها ليس بالتمني فقط بل بالفعل الإجرامي للجماعات الصهيونية الإرهابية ومنها "الهاغانا "التي كانت تنتمي لها المجرمة "غولدا مائيير" وبالعودة إلى مضمون الفيلم المقتبس من قصة تعود أحداثها إلى اربعينيات القرن الماضي ، تنطلق برغبة طفلة إسمها في الفيلم " فرحة " الدخول إلى المدرسة في المدينة مما يتطلب موافقة والدها ، الذي ما إن وافق حتى بدأت هجومات العصابات الصهيونية على القرى والبلدات الفلسطينية سنة 1948 للقيام بتطهير عرقي للشعب الفلسطيني، ورفضت البنت ترك أبيها والذهاب إلى المدينة في هذه الظروف ،فقرر إخفاءها في مخزن للحبوب يوجد بمنزله وأحكم إغلاقه ، ولم يكن يربط الطفلة بالخارج سوى ثقب صغير في الباب الذي حاولت تحطيمه للخروج ومعرفة مصير والدها الذي ذهب لمقاومة العصابات الصهيونية دون أن تتمكن من ذلك. في خضم هذه الأحداث تدخل أسرة فلسطينية من أب وابنتيه وزوجته الحامل في فترة مخاض إلى باحة الدار هروبا من أفراد العصابات الصهيونية، لتلد طفلها الثالث وهي ممددة على الأرض ويسميه والده للتو محمد ، والطفلة "فرحة" ترقب الحدث من خرم الباب ، وأرادت استغلال وجود العائلة للانعتاق من مخزن الحبوب بالمناداة على أب العائلة، لكن هجوم العصابات الصهيونية ألجمها ، وظلت ترقب مصير الأسرة الفلسطينية المسالمة التي تعرضت جميعها للقتل بدم بارد من طرف مجرمي الصهيونية . ونظرا لفضح الفيلم للأسس الإجرامية التي قام عليه الكيان الصهيوني ،فما إن بدا عرضه في منصة نتفلكس ودور العرض حتى بدأت الأصوات الصهيونية وحكومة الكيان الصهيوني بالهجوم على الفيلم والادعاء أنه يصور أكاذيب ويهدف ، كما قال المجرم الصهيوني "أفيغدور ليبرمان "خلق رواية كاذبة

والتحريض ضد الجنود الإسرائيليين " .كما قررت حكومة الكيان النظر في سحب تمويل الدولة من مسرح السرايا في بلدة يافا التي تسكنها أغلبية عربية ، وهو ما رد عليه مدير دار العرض بالمضي في عرض الفيلم ، كما عمدت إدارة الكيان للتأثير على تقييم الفيلم في موقع تصنيف الأفلام للتأثير على المواقف الإيجابية من الفيلم سواء في جانبه الفني أو من حيث قصته المستلهمة من قصة حقيقية تمثل الصفة الإجرامية المتأصلة في الأيديولوجية التي تأسس عليها الكيان الصهيوني.

نساء دخلن التاريخ من بوابة النضال وتركن للانسانية دروسا في الحياة

عبد الله بيرداحا

من الكتب التي قرأناها بداية الثمانينات كتاب "دعوني أتكلم " كتاب يستحق القراءة فهو عبارة عن شهادة امرأة من المناجم البوليفية وهي السيدة دوميتيلا دوشنغارا يتألف من 256 صفحة في مجلدين

تقول السيدة دوميتيلا دوشنغارا

لا أريد أن يفسر أحد، وفي أي وقت، القصة التي سأرويها على أنها شيء شخصي فقط. لأنني أعتقد بأن حياتي ترتبط بشعبي. ما حصل لي يمكن أن يكون قد حصل للمئات في وطني. أريد أن أوضح هذا لأنني أعرف أنه سبق لأشخاص أن قدموا أكثر مني للشعب، لكنهم ماتوا أو لم تتسن لهم الفرصة لكي يعرفوا.

لهذا أقول إنني لا أريد فقط أن أروي قصة شخصية.أريد أن أتحدث عن شعبي. أريد أن أكون شاهدة على كل التجربة التي اكتسبناها خلال سنوات عديدة من النضال في بوليفيا، وأن أساهم بحبة رمل صغيرة، على أمل أن تكون تجربتنا ذات فائدة للجيل الجديد، للشعب الجديد.

توفيت دوميتيلا باريوس شانغارا يوم 12 مارس من العام 2012 عن عمر ناهز 74 سنة. خاضت معركة طويلة مع مرض السرطان. أهدت هذه المرأة كل عمرها للنضال ضد الاستبداد و الطغيان ومن أجل أن يقبض الفقراء بالسلطة الحقيقية بأيديهم حتى تتحقق أمانيهم في العيش الكريم و العدالة الاجتماعية.

عاشت دوميتيلا و ترعرعت بوسط المنجميين، وانتبهت باكرا إلى أن الذين يعملون ببوليفيا لا يكسبون سوى النزر القليل في حين أن الذين لا يعملون يأخذون كل شيء. فكان أن باشرت نضالا حادا ضد أرباب العمل المنجميين إلى جانب زميلاتها من ربات البيوت(رفيقات المنجميين) عبر لجنة ربات البيوت منذ العام 1963.

شاركت سنة 1975 في منبر السنة العالمية للنساء الذي نظمته الأمم المتحدة بالمكسيك حيث تركت تدخلاتها أثرا عميقا في النساء المشاركات. في سنة 1978 نظمت إضرابا عن الطعام إلى جانب أربع من رفيقاتها للمطالبة بإطلاق سراح رفاقهن المنجميين المعتقلين إثر إضراب. لم تثق دوميتيلا أبدا في الوعود المقدمة من قبل منظمي الانقلابات التي شهدتها بوليفيا وفي تلك المقدمة من طرف الحكومات المدنية.

لقد كتب الكاتب المعروف إدواردو غاليانو: "أتذكر أنه خلال تجمع عمالي، منذ زمن، ثلاثين سنة، نهضت سيدة، وسط الرجال و تساءلت عن عدونا الرئيس. ارتفعت أصوات مجيبة: الإمبريالية، الأوليغارشية، البيروقراطية ... لكن هي دوميتيلا شانغارا أكدت: لا، يا رفاقي. عدونا الرئيس هو الخوف، و نحمله بداخلنا. " يقول غاليانو " كانت لي الفرصة لسماعها ولم أنسها مطلقا".

لقد جسدت دوميتيلا ورفيقاتها في لجنة ربات البيوت الداعمة لنضال المنجميين هدفا واضحا ومحددا: نضال النساء بأنفسهن لا غنى عنه للتحرر من المجتمع الذكوري، وبأن تحرر النساء مرتبط بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لفقراء الشعب.

ثقافة التغيير

حقيقة الفوضى "الخلاقة"

نورالدين موعابيد

كلما سمعت، أو قرأت موضوعا مرتدا إلى أمريكا استعادت ذاكرتي الموشومة قول محمود درويش، في رائعته: "مديح الظل العالي":%أمريكا هي الطاعون، والطاعون أمريكا"، وأحد شعاراتنا النضالية، المركزية: "أمريكا، أمريكا عدوة الشعوب"، بل إن القولين معا، أضحيا يحايثان سياسة "العم سام". من هنا، و بهذا أسوّغ مقاربة المفهوم الذي اجترحته أمريكا ب(حمائمها /صقورها)،مفهوم(الفوضى الخلاقة)،ذي العلاقة الوثيقة، غير منفصَمة العرى، بمفاهيم أخرى تتحرك في حقله الدلاليّ، من قبيل:(الحرب الناعمة، الأسلحة الذكية، النيران الصديقة..).وقبل ذلك أشير بعجالة إلى أن النقد الأدبيّ لدى مذهب ألمانيّ عَرَف ما سُمّيَ آنذاك: "الفوضى الجميلة"، باعتبار المبدإ المشهورِ: "هدم الشيء نوع من امتلاكه."

وإذا كان بحث نفيس أنجزه د.السيد الأسود، قد وضح بما لا يدع أيّ مجال للشك و/أو التشكيك أن مفهوم(الفوضى الخلاقة) هو وليد: "الاستشراق الجديد"، فإن هذه المحاولة لن تعدوَ كونها ملامسة تلك الفوضى في "الجغرافيا المتخيلة" حول الشرق الأوسط؛ إذ لا أحداث خارج الجغرافيا. ينقل الباحث السابق عن Michel Ledeen قوله: "إن الهدم البناء داخل مجتمعنا و خارجه هو أسلوبنا، فنحن نقوض النظام القديم كل يوم في مجال الأعمال والعلم والأدب والفن و هندسة العمارة والسينما والسياسة والقانون.. إن أعداءنا يكرهون دائما هذا التحطيم والتفكيك وتحول الطاقة السريع والإبداع لأنها تهدد تقاليدهم و تجلب لهم العار لعدم قدرتهم على اللحاق بنا.."(مجلة ثقافات.العدد:21.السنة:2008. الاستشراق الجديد. د.السيد الأسود.ص:215.)

تستعر نار جنون عظمة الأمريكيين، فيصيح Ledeen نفسه بوقاحة وضحالة: "إنه يجب أن يهاجمونا كي يعيشوا، مثلما يجب أن نحطمهم كي نحقق رسالتنا التاريخية."(الأسود نفسه.ص:215،نفسها.)..فليس غريبا البتة أن تنحوَ أمريكا نحو خلق (عدو)تعده إعدادا خاصا يخدم مصالحها، لتجهزَ عليه بعد حين، مبررة ذلك بحربها على الإرهاب، حتى إن نجحت في الهدم سارعت إلى الاستئثار بكعكعة إعادَة البناء المزعومة!!! ومن المفارقات العجيبة، الغريبة في آن أن الأمريكيين أنفسهم مَن يعترف بصوغ سؤال رئيس: "لماذا يكرهوننا ؟"،فحسبك ،أيها القارئ الكريم، قولُ Susan Buck Morss:"إن الإصرار على طرح سؤال غير قابل للإجابة هو مَحاولة سحرية لتجنب الهجوم العدوانيّ على البراءة الأمريكية التي لم يكن لها وجود على الإطلاق."(الأسود،نفسه.ص :212.).ولا جرم أن الملاحظ، المتأمل لا يجد أدنى صعوبة في تأكيد تورط الأنظمة المستبدة(العوامل الداخلية) وَ سياسة (العم) سام بحلفائه(العوامل الخارجية) ضد تطلعات الشعوب و طموحاتها إلى الكرامة والحرية...وإلا فإن مقاربته ستكون مشوهة، معوقة، لا تسمن ولا تغني من جوع، فالقنفذ قنفذ، لا يمكن أن يكون أملسَ، والمصالح الأمريكية هي، هي لا تختلف سواء أكان الحزب الحاكم جمهوريا ،أم ديمقراطيا. إن "ما تبقى لنا" هو مواصلة تعبئة آليات المواجهة لنحقق قول درويش مرة أخرى: "لأمريكا سنحفر ظلنا، و نشخ مزيكا على تمثال أمريكا."

شتنبر 2022

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لأوضاع الشغيلة التعليمية هو الرفيق عبد السلام العسال نستضيفه كنقابي وحقوقي وسياسي، - عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي وعضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان...- لنناقش معه قضايا الشأن التعليمي وقضايا حقوقية واحتماعية.

1 - تشتكي الشغيلة التعليمية من واقع مهني يتسم بالحيف وبتفاوتات فئوية صارخة، ما أثر ذلك على الوضع الراهن لقطاع التعليم وسبل الاجابة السياسية والنقابية من أجل النهوض بالقطاع وشغيلته؟

لقد نجح النظام المخزني، في تخريب قطاع التعليم، حيث أفرغه من محتواه العلمي والمعرفي عبر مخططات طبقية تصفوية، تندرج، عموما، في نهج سياسته المعادية لحقوق ومكتسبات الشعب المغربي، ذلك أن النظام الذي أدرك، بعمق، ومنذ عقود، أن قطاع التعليم هو أحد المجالات الأساسية للصراع الطبقي على الواجهتين الثقافية والإيديولوجية،ولم ينقطع أبدا، عن التخطيط لتخريب التعليم كمدخل أساس لتجهيل الشعب وتفقيره والتحكم في مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي.ومن مظاهر حجم التخريب الذي ألحقه النظام المخزني بالتعليم، فإن "أغلب التلاميذ لا يملكون المكتسبات الضرورية لمواكبة المقرر الدراسي،وأن 70 % منهم لا يتمكنون من المقرر الدراسي عند إكمال التعليم الابتدائي، وترتفع النسبة إلى 90 % في التعليم الثانوي الإعدادي، وأن 331 ألف تلميذا وتلميذة يغادرون المدرسة سنويا، وأن المدرسة المغربية لا تضمن اكتساب التعلمات الأساسية، ولا تحظى بثقة المواطنين"، وهذا ما صرح به شكيب بنموسى في البرلمان يوم الثلاثاء 15 نونبر 2022، مؤكدا أن الأزمة التي تتخبط فيها المدرسة العمومية المغربية تفاقمت أكثر خلال فترة جائحة كورونا، وفي ظل هذه الوضعية، أصبح المغرب يحتل، على التوالي، المرتبة 85 عالميامن بين 132 دولة في التعليم، حسب مؤشر "المعرفة العالمي" لعام2022،الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمرتبة 78 عالميا في مؤشر "التعليم التقني والمهني"، والمركز 86 في مؤشر " التعليم قبل الجامعي"، والرتبة 105 في "التعليم العالي"، والمركز 84 في "البحث والتطوير والابتكار"، والرتبة 70 في "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، والمرتبة 85 في مؤشر "البيئة التمكينية".

أما على مستوى واقع التعليم الجامعي، فيكفي معرفة أن من بين 1000 جامعة مصنفة عالميا، لا توجد ولو جامعة مغربية واحدة داخل هذا التصنيف(حسب تصنيف معهد التعليم العالي التابع لجامعة شانغهاي جياو تونغ)، وأن من أكبر نقط ضعفها هو هزالة الميزانية التي تخصص للبحث العلمي، فقانون المالية لسنة 2023، لم يخصص لوزارة التعليم إلا 15 مليارو215 مليون و35 ألف درهم، وضمن هذه الميزانية الضعيفة لم تخصص للبحث العلمي إلا نسبة 5% منها، بما لا يتجاوز مبلغ289مليون درهم، يتم توزيعه على جميع التخصصات، وتدل هذه الأرقام على أن مخططا خطيرا يستهدف القضاء على قطاع التعليم، بتقزيمه ماديا وإفراغه معرفيا، في حين يتم شحنه إيديولوجيا ببرامج متخلفة تنشر وتكرس الخرافة والتدجين.

في سياق هذه المعطيات، يجب فهم معاناة فئة نساء ورجال التعليم التي تشتغل في ظروف صعبة وقاسية للغاية، وتتعرض للتهميش، والتي غالبا ما يحملها النظام المخزني مسؤولية تدهور المنظومة التعليمية عوض إشراكها في النهوض بها من موقع تجربتها الغنية التي اكتسبتها مهنيا من داخلها، خاصة في ظل خصخصة القطاع، بتفويته لحفنة من البرجوازيين الجشعين الذين لا هم لهم غير جني الأرباح منه عبر تسليعه، ومواصلة إنهاء التوظيف العمومي فيه باعتماد مخطط التشغيل بفرض العقدة في إطار نظام الأكاديميات.

أما عن سؤال سبل الإجابة السياسية والنقابية من أجل النهوض بالقطاع وشغيلته؟ فإن مهمة النهوض بالقطاع هي مطلب شعبي وضرورة مجتمعية مطروحة على الشعب المغربي برمته وخاصة على قواه التقدمية والحية، وعلى نساء ورجال التعليم أنفسهن/م وعلى النقابات الديمقراطية، ولعل الحاجة ماسة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تأسيس جبهة وطنية عريضة للدفاع عن المدرسة العمومية ومواجهة

جميع المخططات المخزنية التي تهدف إلى القضاء عليها، وهذه المهمة بقدر ما هي - مطلب شعبي بقدر ما هي مسؤولية جميع القوى المناضلة التي لها مصلحة حقيقية في التغيير الجدري.

2 بصفتك أحد الأطر السياسية بحزبنا ولك خبرة كبيرة في المجال الحقوقي ماهي أهم الإشكالات والإكراهات التي تعاني منها الطبقة العاملة في ضوء الهجوم المخزني على حقها في الشغل وفي كافة الحقوق الشغلية بصفة عامة؟

الانتهاكات التي يعرفها الحق في الشغل، وما يتصل به من حقوق شغلية، كثيرة ومتنوعة، زاد من تفاقمها استغلال الباطرونا والنظام المتواطئ معها، لتفشي جائحة كورونا، وللحرب في أوكرانيا، لممارسة المزيد من الإجهاز على مجمل الحقوق الشغلية والحريات الأساسية المرتبطة بها، وعلى رأسها الحق في الحياة والسلامة الجسدية (العاملات القتيلات ضحايا النقل في البيكوبات نموذجا) ، والحق في استقرار العمل، والحق في الحصول على أجر كامل ومنصف، والحق في التوفر على التغطية الاجتماعية والصحية، والحق في الحماية من الحوادث والأمراض المهنية، والحق في التنظيم النقابي والحق في ممارسة الحريات النقابية والحق في الضمان الاجتماعي والحق في العطل المؤدى عنها وغير ذلك من الحقوق والحريات؛ وإذا ما أضفنا إلى هذه الانتهاكات، التسريحات الفردية والجماعية من الشغل وتشريد عشرات الآلاف من العاملات والعمال الذين يلقى بهم إلى العطالة، مما جعل عدد المعطلين/ات يرتفع ب 128.000 شخص مابين الفصل الثاني من سنة 2020 ونفس الفصل من سنة 2021،منتقلا بذلك من1.477.000 إلى 1.605.000معطل أي بزيادة9%. وهو ما يعادل ارتفاع عدد المعطلين ب 228.000 بالوسط الحضري وانخفاض ب 100.000 بالوسط القروي،

(مذكرة المندوبية السامية للتخطيط حول سوق الشغل بالنسبة للفصل الثاني من سنة 2021).

ومن جراء هذه الانتهاكات، تعاني الطبقة العاملة من التهميش والإقصاء والحرمان من الحق في العيش الكريم، وتعيش ظروفا قاسية للغاية، تتعرض، خلالها، إلى أبشع أنواع الاستغلال الاقتصادي من طرف باطرونا جشعة لا تتوانى في التنكيل بها بتواطؤ مكشوف ومفضوح من طرف النظام وأجهزته القمعية، خاصة وأن حربا ضروسا تخاض ضدها على كافة المستويات لمنعها من الانتماء النقابي وممارسة الحريات النقابية بما في ذلك حقها في خوض الإضرابات للدفاع عن حقوقها، يضاف إلى ذلك ضعف عملية الانخراط في النقابات وعدم قدرة هذه الأخيرة على الدفاع عن العمل النقابي والحريات النقابية.

إن هذه الأوضاع المزرية للطبقة العاملة المغربية، تفرض عليها، أن تقتنع بأن لا خيار لها غير تنظيم نفسها، نقابيا عبر تأسيس مكاتب نقابية ديمقراطية في أماكن تواجدها، وتنظيم نفسها سياسيا في إطار حزب مستقل لها، يساهم في تأطيرها وتوجيه نضالاتها نحو التغيير الثوري المنشود.

ولعل إقدام حزب النهج الديمقراطي على الإعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات خلال مؤتمره الوطني الخامس المنعقد في يوليوز المنصرم، تحت اسم حزب النهج الديمقراطي العمالي، يشكل خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه، يجب أن تتضافر جهود كافة الثوريات والثوريين ببلادنا من أجل إنجاح مهام هذا المشروع التاريخي الهام في مسار تطور الصراع الطبقي ببلادنا.

3 -قدمت الولايات المتحدة، مؤخرا 2023، على تنفيذ عقوبة الإعدام في حق إحدى المواطنات. ما موقفك من كون هذه العقوبة مازالت سارية المفعول في هذا البلد وغيره. وكيف يجب علينا كقوى تقدمية ان نتعامل مع هذه العقوبة السالبة للحياة وماهي السبل الكفيلة بمناهضتها ؟

بالفعل أقدمت دولة أمريكا على تنفيذ عقوبة الإعدام في حق المواطنة الأمريكية أمبر ماكلوكلين، يوم 03 يناير 2023، وكأنها بذلك تقدم لهذه المواطنة، هدية رأس السنة الميلادية الجديدة في صورة عملية قتل بشعة عبر حقنها بحقنة مميتة، وشخصيا لا أستغرب كون النظام الامبريالي في أمريكا ما زال يحكم بعقوبة الإعدام وينفذها بدم بارد، إذ ماذا يمكن أن ننتظر من نظام ينتهك حقوق الشعوب، ويشعل الحروب والتوترات في العديد من المناطق في العالم، والتي ينتج عنها ملايين الضحايا من قتلى ومصابين ومشردين، أليس أمريكا هي من ألقت بالقنابل النووية في اليابان وبقنابل النابالم وصواريخ الطوماهوك في الفيتنام وأفغانستان والعراق وسوريا وغيرها، وهي من تزرع ملايين الجنود المدججين بالأسلحة الفتاكة تقريبا في مختلف المناطق بالعالم؟

إن موقفي من عقوبة الإعدام هو الرفض التام لهذه العقوبة، لأسباب كثيرة، منها أن هذه العقوبة ليست قاسية وحسب، بل إنها، في حد ذاتها، تشكل جريمة قائمة الأركان، فهي عبارة عن قتل متعمد عن سبق إصرار، وهي تمس بأقدس حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، وهي تجسد التعامل الوحشي مع المتهمين الذين تتم إدانتهم بهذه العقوبة السالبة للحياة، وهي ليست عقوبة للردع طالما أن المدان بها يتم إعدامه، فهل يردع الموتى؟ وهي تستبعد أية إمكانية للبحث عن حلول أخرى لتفادي الجريمة، أو لإعادة تربية المجرمين وإعادة إدماجهم في الحياة العامة، وهي تنطوي على مستوى عال من ممارسة الميز العنصري ضد المدانين بها، إذ تفيد الإحصائيات في أمريكا أن الأغلبية الساحقة من المحكومين بالإعدام هم فقراء وسود ومهمشون، فحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية فإن "الذين ينحدرون من أصول اجتماعية أو اقتصادية أشد حرماناً، أو ينتمون إلى أقليات عنصرية أو عِرقية أو دينية، هم أكثر من تُفرض عليهم عقوبة الإعدام بشكل غير متناسب. ومن مظاهر هذا التمييز افتقار هؤلاء إلى سبل الحصول على تمثيل قانوني، على سبيل المثال، أو تضرُّرهم [تعرُّضهم للضرر] بصورة أكبر في تعاملهم مع نظام القضاء الجنائي".

إن القوى التقدمية التي تناضل من أجل إسعاد البشرية وضمان حقها في مجتمع إنساني خال من مظاهر القتل والدمار، مطالبة بأن تنضم إلى جميع القوى المناهضة لعقوبة الإعدام في العالم، باعتبارها عقوبة لاإنسانية، وحشية، تقوم على شرعنة الإجرام في أبشع مظاهره. فالنضال ضد عقوبة الإعدام هو في نفس الوقت نضال من أجل الحق المقدس في الحياة. وفي هذا فلتتنافس القوى التقدمية.

4 - كلمة أخيرة

شكرا لجريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة،وأتمنى لها مواصلة شق طريقها بنجاح كإعلام تقدمي بديل.●

الحكومة الجديدة للكيان الصهيوني: صفعة جديدة للمطبعين

محمد شاعر

خلال الأسابيع أخيرة عرفت فلسطين التاريخية في جزئها المستوطن من قبل الكيان الصهيوني انتخابات تشريعية، هي الخامسة من نوعها خلال ثلاث سنوات ونصف. وانتهت هذه الانتخابات بالتأكيد على أن الكيان الصهيوني متماد في تدعيم فكرة الدولة اليهودية القومية المتطرفة من النهر إلى البحر، ورفض تقرير مصير الشعب الفلسطيني، والعمل على استئصاله من أرضه. ذلك أن التشكيل البرلماني للكنيست الصهيوني عرف توسعا للأحزاب المتشددة تجاه الحقوق الفلسطينية ،وعلى رأسها الليكود الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو، وتعود جذوره إلى زئيف جابوتنسكي أحد مؤسسي المنظمات الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، ثم حزب "القوة اليهودية" القومي المتطرف بزعامة إيتمار بن غفير، وحزب " الصهيونية الدينية" بزعامة "بتسلئيل سموتريتش"،هذين الأخيرين اللذين يعتبران ،حتى من طرف الدول الغربية، بمثابة حركة إرهابية و يعارضان بشدة قيام الدولة الفلسطينية ويدعوان إلى ضم أراضي الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني .والدليل على توجه نتنياهو لإقبار القضية الفلسطينية تعيينه لهذين الأخيرين في مناصب تسمح لحزبيهما بتنفيذ توجهاتهما المتطرفة تجاه الحقوق الفلسطينية ، حيث عين الأول، أي إيتمار بن غفير تلميذ الحاخام غير المأسوف عليه مائير كاهانا الذي كانت أيديولوجيته معادية للعرب ،وزيرا للأمن القومي بسلطات واسعة مما يعني سياسة " أمنية" إرهابية تجاه الفلسطينيين، وعين الثاني ،"بتسلئيل سموتريتش"، وزيرا للمالية كما سيحصل حزبه أيضاً، على منصب وزاري ثانٍ أحدث في وزارة الدفاع مع صلاحيات على الإدارة المدنية في الضفة الغربية، والسيطرة على التخطيط فيها ، مما يمنحه سلطات واسعة على حياة الفلسطينيين ويفتح الباب أمام توسيع المستوطنات الإسرائيلية. وتأكد التوجه العدائي ضد الشعب الفلسطيني في المبادئ التي ارتكز عليه التكتل الحكومي الصهيوني في برناجه، حيث أكد على التشدد فيما وصف بـ"الحق الحصري للشعب اليهودي في أرض إسرائيل غير القابل للتفاوض". والسماح بسيطرة اليمين الديني المتطرف على صناعة القرار الأمني تجاه الفلسطينيين عامة، وتحويل عقيدة أحزاب اليمين الديني المتطرف إلى سياسات ضد الفلسطينيين. كما تنص الخطوط العريضة لبرنامج حكومة نتنياهو، على توسيع المشروع الاستيطاني في الضفة والقدس والنقب والجليل، بمنح الأفضلية لليهود في الأرض والمسكن مع تهميش الفلسطينيين من البرنامج الحكومي والتعامل معهم من خلال مكافحة ما أسمته "الإرهاب". وفي هذا الإطار اتفق نتنياهو وبن غفير بالفعل على إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية وإنشاء مستوطنات جديدة، الأمر الذي سيسرع الاستيطان الإسرائيلي الزاحف بالضفة الغربية، مما يجعلها أقرب إلى الضم الفعلي. ومنذ الساعات الأولى لعمل هذه الحكومة بدأت تنفذ سياستها بتقتيل عدد من الفلسطينين ،وزيارة إيتمار بن غفير لباحة المسجد الأقصى ،في انتهاك سافر للمشاعر الدينية للشعب الفلسطيني. وفي مؤشر لإعلان العداء لفلسطيني 48 الذين تبقوا في أراضيهم بعد احتلالها عام 1948 وفُرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية منذ النكبة ويبلغ تعدادهم 1.7 مليون، تخطط الحكومة الصهيونية لتدابير التضييق عليهم ،ومن ذلك تغيير أنظمة وقوانين تفريق المظاهرات، و السماح لجهاز الأمن العام "الشاباك"، وتحت ذريعة مكافحة العنف والجريمة بالبلدات العربية داخل الخط الأخضر، بالتدخل في قضايا جنائية ومراقبة المواطنين العرب وشبكات التواصل الاجتماعي والاقتطاع من ميزانيات الخطة الخماسية المُخصصة للعرب وتحويل جزء كبير منها للشؤون القمعية ، ووضع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لفلسطينيي 48 في دائرة الاستهداف؛ عبر فرض ضرائب على تمويل الجمعيات من خارج البلاد، وذلك بهدف تجفيف مصادر تمويلها وتقويض حضورها وتأثيرها ،إضافة إلى ذلك سيتم تشريع قانون ينص على إقصاء وفصل المعلمين الأكاديميين في الجامعات والكليات، على خلفية آرائهم أو مواقفهم المناهضة لإسرائيل ودعمهم لما تسميه حكومة نتنياهو "الإرهاب". إن التشكيل الحكومي الصهيوني الجديد والبرنامج الحكومي، الذي أعلنه نهارا جهارا، يؤكد أن الكيان الصهيوني لا يعترف بالحقوق المشروعة والتاريخية للشعب الفلسطيني ،وأن التطبيع الذي تهرول إليه أنظمة عربية لن ينهي العداء الصهيوني للحقوق الفلسطينية ،وبالمفيد المختصر ، إنها صفعة جديدة للمطبعين.

تونس:
نشاط سوق المبادرات، هل هو لإنقاذ الشعب أم لإنقاذ المنظومة؟

مرتضى العبيدي

إن الإجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في مفتتح السنة الحالية والمتمثلة في إعلان حالة الطوارئ خلال كامل شهر جانفي/ يناير هي بمثابة حركة استباقية لمنع جميع أشكال الاحتجاج الذي قد تلجأ إليه الجماهير الشعبية بشكل عفوي أو قد تدعو إليها بعض الأحزاب السياسية أو المنظمات المهنية والاجتماعية، وهي تؤشر لعمق الأزمة التي بلغتها الأوضاع في تونس على جميع المستويات.

فالبلاد التي عاشت كامل السنة المنقضية على نسق الأجندة التي خطّها الرئيس قيس سعيد بمفرده (الاستشارة الشعبية، الاستفتاء على الدستور الجديد والانتخابات التشريعية) والتي ادعى أنها سترسي بالبلاد على برّ الأمان، وجدت نفسها في وضع لم تعرف مثيلا له طيلة العقود السابقة، إذ مُنيت جميع هذه المحطات بفشل ذريع وبمقاطعة غير مسبوقة من المواطنين.

وهو ما يدفع إلى توقع الأسوأ في الفترة القادمة جرّاء الازمة الاقتصادية الخانقة التي تضع البلاد على حافة الإفلاس والانهيار. وقد بلغت كل المؤشرات الأساسية مستويات تبعث على الفزع. فعلى المستوى الاقتصادي، بلغت نسب عجز الميزانية والمديونية وعجز الميزان التجاري وتراجع مخزون البنك المركزي من العملة الصعبة وانهيار قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية الكبرى مستويات غير مسبوقة. وهذه المؤشرات، ناتجة عن تعطل محركات الإنتاج وغياب خلق الثروة وعجز الاقتصاد على توفير التمويلات اللازمة لمشاريع التنمية أو لتمويل الطلبات الاجتماعية. وقد نتج عن ذلك في الأشهر الأخيرة فقدان الكثير من المواد الاستهلاكية الأساسية (الدقيق والسكر والزيت النباتي والحليب) والأدوية الخ... وبطبيعة الحال دفعت الطبقات والفئات الشعبية الفقيرة ومحدودة الدخل ثمن هذه الأوضاع فاتسعت رقعة الفقر وانتشرت مظاهر البؤس على أوسع نطاق وتدهورت المقدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار ونسبة التضخم. وينتظر أن تزيد سياسة التقشف التي تبشر بها الميزانية الجديدة في تعقيد أوضاع المعيشة باعتبار أن السنة الجديدة ستشهد تنفيذ ما يسمى بالإصلاحات الموجعة والإجراءات الاقتصادية والمالية والجبائية المملاة من صندوق النقد الدولي. إن سنة 2023 هي سنة المجازفة الكبرى بالنسبة للحكومة في فرض ما لم تجرأ عليه كل الحكومات الرجعية السابقة، ولكنها من الجانب الاخر سنة الانفجارات الاجتماعية المنظمة والعفوية في وجه هذه السياسة الاستفزازية. وهو ما يجعل المتابعين للشأن التونسي يتوقعون ان فصل الشتاء الحالي سيكون ساخنا أكثر من سابقيه.

وهو ما فتح الباب منذ أيام الى تواتر الحديث عن عديد المشاريع والمبادرات لتسوية ما. إذ أنه ما أن تم الإعلان مساء يوم 17 ديسمبر عن النتائج الأولى للانتخابات التشريعية حتى انطلق الحديث في الأوساط السياسية والإعلامية عن مرحلة ما بعد قيس سعيد لأن الجميع، في الداخل كما في الخارج، اعتبر أن هذا الانتخابات هي بمثابة الإعلان عن نهاية مرحلة. فبادرت بعض قوى المعارضة الى مطالبة قيس سعيد بالتنحي معتبرة نتائج الانتخابات التي قاطعها أكثر من 90□ من الناخبين كإقرار لفقدان قيس سعيد للشرعية والمشروعية. وجدد الاتحاد العام التونسي للشغل من جهته دعوته الى الحوار الوطني للخروج بالبلاد من الازمة. وفي كلمة نشطت سوق المبادرات وستنشط أكثر في الأيام القليلة القادمة دعوات "توحيد الجهود" من أجل "إنقاذ البلاد" و"خلاصها". ولا يستبعد ان تسارع بعض الأطراف السياسية والاجتماعية بالانجرار وراء مثل هذه المبادرات دون حتى نقاش أهدافها ومضامينها. ومن المرجح أن تقع كل القوى السياسية البرجوازية الليبرالية والرجعية والاصلاحية والبرجوازية الصغيرة في مصيدة هذه الحلول خصوصا إذا كانت بزعامة المركزية النقابية وتلقى مساندة خارجية واكتست طابعا جديا وقشرة "ثورية" كاذبة ومعادية للشعبوية.

وهو ما يطرح على القوى الثورية التصدي لبث مثل هذه الأوهام والتذكير بأن الشعب التونسي قد جرّب مثل هذه المشاريع الرجعية (الباجي والترويكا وتحالف النداء والنهضة) ولم يجن منها غير الخيبات والمآسي. لذلك من حقه أن يطمح لبرنامج جديد يقطع مع المنظومة الرجعية بكل مكوناتها ليشق طريقه المستقل نحو التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي.

من وحي الأحداث

نخب المخزن الجديدة

التيتي الحبيب

إن كان لتصريحات السيد وهبي من أهمية فإننا نراها في ما تكشفه من مميزات وطبيعة الفئات التي يمثلها هذا الشخص. إنها تكشف حقيقة النخب التي استقطبها النظام المخزني ووظفها في مشروعه المجتمعي. ولكي نتعرف جيدا على هذه النخب يجب الرجوع إلى الوراء ولعدة عقود خلت . فبعد أن انتهت مرحلة المغربة حيث استعملت المشاريع الاقتصادية من أجل تحويل فئات اجتماعية كانت مهمشة إلى قاعدة اجتماعية للنظام القائم، ترميما لقاعدته القديمة التي تصدعت وانفجرت فيها تناقضات كادت أن تسقطه لاسيما بعد المحاولتين الانقلابيتين العلنيتين سنتي 1971 و1972. بعد ذلك جاءت الخطة الجديدة لتجديد النخب المخزنية عبر البوابة السياسية. اعتمد النظام على المشاركة السياسية في المؤسسات الرسمية من برلمان والجماعات الترابية وصولا إلى التناوب التوافقي بعد صفقة الحسن الثاني مع عبد الرحمان اليوسفي.

منذ ذلك الوقت اعتمد النظام على استقطاب نخب سياسية من المعارضة وعقد معها صفقات تسمح بالدمج الاجتماعي لهذه النخب والإنعام عليها بفتات موائد دار المخزن. يعتبر السيد وهبي من هذه النخب الملتحقة بأعتاب دار المخزن والتي عليها أن تبرهن في كل مناسبة ومن غير مناسبة بانها خادمة طيعة ومستعدة لتلعب دور التهليل والتطبيل لتمجيد ولي نعمتها وفي ذات الوقت تسفيه إرادة الشعب واحتقار طموحاته وإبراز مظاهر النعمة وما تحصلت عليه من إكراميات ومن مراتب اجتماعية.

هذه النخب تقبل ببيع ضميرها لمن يدفع، وتسعد بالدور الموكول إليها في استدراج من تبقى يقاوم ولا يساوم. هذه النخب تقبل بلعب دور القوادة السياسية، وتساعد كل من يرغب في أن يصبح متحولا سياسيا يبيع ضميره كما تبيع العاهرة لحمها.